المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

«الرصد الاستراتيجي»

- مُعضلة حزب الله في سوريا (مجموعة الأزمات)
- المستقبل المالي للدولة الإسلامية في العراق والشام (راند)
- الخروج من الخليج: النفط والاستراتيجية العسكرية الأميركية (فورين أفيرز)
- الشرق الأوسط 2017 (بروكينغز)
- استراتيجية الشرق الأوسط (المجلس الأطلسي)
- نظرة روسيا للنظام الدولي (راند)
- المواطنون الإسرائيليون من الدرجة الثانية (فورين أفيرز)

العدد الثامن

تموز 2017

الرصد الاستراتيجي

تموز 2017

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تموز 2017 الموافق شوال 1438

العدد: الثامن

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن–جادة الأسد– خلف الفانتزي وورلد– بناية الورود– الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010

Beirut– Lebanon

P.O.Box: 24/47

e.mail: dirasat@dirasat.net

http: www.dirasat.net

فهرس المحتويات

مُعضلة حزب الله في سوريا 4

المستقبل المالي للدولة الإسلامية في العراق والشام 13

الخروج من الخليج: النفط والاستراتيجية العسكرية الأميركية.....23

الشرق الأوسط 2017.....27

استراتيجية الشرق الأوسط 37

نظرة روسيا للنظام الدولي 43

المواطنون الإسرائيليون من الدرجة الثانية 49

مُعضلة حزب الله في سوريا

مجموعة الأزمات، تقرير 175، 14 آذار 2017

مع بداية الانتفاضة في سوريا عام 2011، اندفع حزب الله بعد أيام من إيلائه النصائح لحليفه السوري بشأن الإسراع بعملية الإصلاح وتجنب العنف إلى دعم التكتيكات القمعية للنظام من خلال تقديم المساعدات اللوجستية والعسكرية. ولذا تآكلت الدعامتان التقليديتان لهوية حزب الله وهما محاربة إسرائيل وحماية المستضعفين، وأعاد تعريف هدفه المحوري ليصبح محاربة المتطرفين السنّة. أما خشية حزب الله من حرب طائفية فقد تحولت إلى نبوءة حققت نفسها بنفسها، حيث فاقم تدخلّه التحول نحو التطرف نفسه الذي زعم الحزب أنه يحاول منعه. أكثر من ذلك، أصبح دور الحزب لا غنى عنه في المحافظة على نظام بات يواجه على نحو متزايد نقصاً في عديده. هذه الأرضية مهدت لتدخل عسكري كامل في العام 2013 عندما استنتج الحزب أن قبضة النظام باتت تضعف خصوصاً على المناطق المحورية لبقائه وأن هزيمته ستهدد بقاء الحزب نفسه. فقد أقر قادة الحزب بأن التدخل سيكون مكلفاً بالنسبة لصورة الحزب ومصداقيته في سورية والمنطقة العربية بشكل عام، وكذلك بالنسبة لمقاتليه وبدأ عدد القتلى بالازدياد؛ ففي أيار/مايو 2016، قال عضو في حزب الله إن الحزب كان قد فقد 1700 إلى 1800 مقاتل في سورية.

الرهان السوري– سلاح ذو حدّين:

بمعيار الانتصارات العسكرية، كان تدخل حزب الله ناجحاً، فقد تمكن الحزب مع إيران وروسيا من إنقاذ نظام متهاو بتأمين معظم المناطق الوسطى والغربية في سورية، وأنشأ فعلياً منطقة عازلة على جانبي الحدود، ما أدى إلى تقليص الهجمات في لبنان بشكل كبير من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سورية. كما اكتسب خبرة عملياتية مهمة تحت الرعاية الإيرانية والروسية. ولا يزال من الممكن أن يحول مساعدته العسكرية الحيوية إلى دور سياسي في أية مفاوضات مستقبلية، سواء بشكل مباشر عبر إيران. ومن خلال دوره في منع محاولة تغيير النظام السوري، التي لاقت دعماً من قِبل الولايات المتحدة، وتركيا، وقطر والسعودية، وهي محاولة كان من شأنها تغيير ميزان القوى الإقليمي، فقد رسّخ الحزب موقعه وموقع إيران الراعية له، لكن في الوقت نفسه حرك تحديات كبيرة على المدى البعيد.

أ- صورة تمحى وحاجة إلى رسم صورة جديدة

في الماضي، كان الحزب يشكل قوة حشد عابرة للطوائف داخل لبنان وخارجه، خصوصاً في مواجهته لإسرائيل، لكن مع تنامي الاستقطاب الإقليمي فقد بات الحزب يعتمد بشكل أكبر على جمهوره الشيعي، ويعمل داخل نظام إقليمي طائفي بشكل متزايد ويسهم فيه أيضاً. لقد وجد الحزب أن الجمع بين هاتين الخاصيتين أمر صعب وأن عليه التعامل مع تنقضات مختلفة. فمن جهة، يظهر ويستخدم القوة بينما يحتفظ بخطابه التقليدي حول مقاومة الظلم والطغيان. فيدين قتل التحالف الذي تقوده السعودية ويدعمه الغرب للمدنيين في اليمن، بينما يتجاهل عمليات القتل التي يقوم بها هو وحلفاء النظام الآخرين في سورية. وينخرط في تكتيكات عديمة الرحمة مثل عمليات الحصار (حصار مناطق ذات أغلبية سنية كالزبداني ومضايا متبعاً ذات المنطق الطائفي للمعارضة المسلحة (في كل من كفريا والفوعة الشيعيتين) التي تفضي إلى التجويع، بينما يمجد أخلاقية مقاتليه.

إن حزب الله يدّعي تفضيل الحل السياسي في سورية بدليل أن أفعاله وأفعال حلفائه ساعدت النظام على اتباع سياسة استراتيجية عسكرية صارخة تسعى لتحقيق الحد الأقصى على أمل إجبار المعارضة المسلحة المنهزمة على القبول بتسوية ضمن شروط النظام. وإننا نرى في هذا رهان ينطوي على مخاطر منها دفع ما تبقى من معارضة مقبولة دولياً لتنضم إلى الجهاديين.

كما أن الرهان ينطوي على مخاطر بسبب التبعات المحتملة داخل حزب الله نفسه. لقد أجهدته الحرب بشدة؛ فهو يعوّض نقص مقاتلي النظام وعدم كفاءتهم القتالية بتقديم آلاف المقاتلين ورغم أن قادة الحزب يقللون من أهمية هذا فإنه شكل أحد التحديات الرئيسية بالنسبة لحزب الله، حيث يقدر عدد الذين قتلوا من مقاتليه بـ 1700 إلى 1800. وللمقارنة، فخلال 18 عاماً من حربه ضد الاحتلال الإسرائيلي فقد نحو 1200 مقاتل. وقد حاول الحزب تجاوز مخاوفه المتعلقة بأعداد المقاتلين بتكثيف عمليات التجنيد في اوساط الطائفة الشيعية في لبنان، بما في ذلك من خلال الحوافز التدريبية والمالية.

لمقاتلي الحزب أسباب عديدة للموافقة على القتال: الدوافع المادية، الطائفية المتنامية والخشية من التطرف السنّي (الجاذب الأكبر)، كما أن التعرض للمقامات الدينية الشيعية حصراً يدخل ضمن هذا المضمار، وكذلك إخفاق الدولة بتأمين العيش الكريم لمواطنيها وتأمين إحتياجاتهم، وبالتالي فإن محاربة الجهاديين في سوريا تعطي الكثيرين معنى وغاية يسعون من أجلها بالإضافة إلى الاحترام والمكانة في الطائفة.

إن دافع الإبقاء على نظام الأسد او حتى السيطرة الإيرانية لدى مقاتلي الحزب ضعيف، وهو ما يعزز التوجه القائل بالدوافع الطائفية. لقد استغل حزب الله هذا العامل، من خلال منح المجندين شعوراً بالإنتماء وشبكة يتحركون بها، ومكافآت نقدية ومكافأة الأسر في حالة القتل تحت غطاء تكريم الوالدة لتضحيتها حيث يشمل هذا الدعم الطابع

العاطفي بتركيزه على إحياء مناسبات كيوم الشهيد والطابع المادي بطبيعة الحال. إن مثل هذه الطقوس تربط أسر الشهداء فتزداد طائفيتهم، وتشجع الآخرين على إظهار نفس الاستعداد للتضحية بأطفالهم.

أما في الإطار الحزبي الداخلي، فقد بات جلياً أن أنصار الحزب يحنون إلى المواجهة مع إسرائيل لما تشكله من مصدر دائم للفخر والإجماع من سائر أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى التباينات في الرأي بين بعض الكوادر المتشددة والقيادة تجاه مبدأ التعبئة العسكرية المعتمد، بحيث فرض على الحزب القبول بممارسات اجتماعية أكثر تراخ من السابق كدليل على الحاجة الماسة للقوة المقاتلة. وفي حين يكثر الحديث عن حالات التشيع في سوريا فلا شيء يثبت ذلك بمعزل عن بعض التغيرات في ممارسة الشعائر الدينية لدى الطائفة الشيعية في سورية، التي لا تمثل أكثر من 1%، مثل مراسم عاشوراء التي باتت مرئية أكثر.

في الوقت الراهن، يبدو أن حزب الله أجّل التفكير بكيفية الحد من الأضرار او إصلاح الأضرار الناجمة عن دوره في سوريا. إنه يحضر نفسه نفسياً لمعركة طويلة. والعديد من خصوم النظام مقتنعون بأن استراتيجية حزب الله بعيدة المدى تتمثل في إفراغ المنطقة الحدودية المجاورة لوادي البقاع ذي الأغلبية الشيعية من سكانها السنة.

اللافت أن حزب الله اختار "صبر ونصر" شعاراً لاحتفاله بعاشوراء في تشرين الاول/أكتوبر 2016. كما أنه لم يبدأ بالتفكير فيما ينبغي أن يفعله حالما ينتهي الصراع. وقال مسؤول رفيع إن مقاتلي الحزب سيعودون إلى لبنان، لأن الحزب يفترض أن تسوية سياسية ستبقي النظام في السلطة، وبالتالي ستضمن مصالح حزب الله وإيران. لكن يبدو أن التسوية لا تزال بعيدة.

على المستوى الشعبي داخل سورية يبدو أن حزب الله يراهن على اولئك الذين يستمرون بدعم المحور الداعم للنظام، رغم استيائهم، من أجل المحافظة على أنفسهم. في علاقته مع اللاجئين السوريين (ومعظمهم من السنة) في لبنان، أبدى حزب الله ضبطاً للنفس، ورحب بهم في مناطق خاضعة لنفوذه، بينما يراقبهم عن كثب للكشف عن أي أنشطة سياسية، ويضمن أن أنصاره لا يصطدمون معهم. ويعتقد الحزب أن بوسعه في المستقبل البناء على دعمهم. لكن إذا انتهت الحرب، وعندما تنتهي، فإن حزب الله وحلفاءه سيستمرون في تهديد العنف الجهادي السني في سورية ولبنان، ما يعكس الجرح الطائفي المفتوح في المنطقة والخصومات المستمرة بين السعودية وإيران وبين تركيا وإيران التي تمنع التئام هذا الجرح.

ب- العقوبات السعودية

في لبنان فقط ظلّت السعودية مقيدة، ومرد ذلك لهيمنة حزب الله، الأمر الذي دفعها إلى محاولة تقليص نفوذه سياسياً ومالياً. إن تصنيف حزب الله على أنه مجموعة إرهابية في مجلس التعاون الخليجي وبعدها في كل من جامعة

الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي كان له أثر رمزي كبير. حيث أظهر كيف أن الحزب الذي كان يمجد تاريخياً بوصفه حزب المقاومة ضد إسرائيل أصبح منبوذاً في جزء مهم من العالم العربي. لقد حولت الحرب السورية التنافس بين السعودي والإيراني إلى صراع صفري بالوكالة ليس حول المصالح فقط بل حول الهوية بالدرجة الاولى.

لابد من الإشارة إلى العقوبات المصرفية بعد أن تم تبني "قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله" بحيث أنه أثر على أحد الجوانب الحساسة لدى الحزب، ليس اولها تعريض شبكته الاجتماعية للخطر بتهديد موقعه كمقدم رئيسي للخدمات للطائفة الشيعية بالإضافة إلى ضائقته المادية.

ج- كل شيء هادئ على الجبهة الجنوبية؟

في حين أن الهدف الرئيسي لحزب الله في سورية هو المحافظة على النظام، فقد صاغ أيضاً دوره هناك على أنه استمرار لحرب العام 2006 ضد إسرائيل. طبقاً لهذه الرواية، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، بالتنسيق في ما بينهما، تستخدم الأزمة السورية لإنهاء "محور المقاومة" من خلال قطع الجزء الذي يبقي هذا المحور موحداً، والمتمثل في نظام الأسد. قد تكون الحرب في سورية أطلقت متغيرات جديدة وأكثر خطورة، إلا أن انشغال حزب الله بقتال المعارضة السورية أبعده حتى عن محاولة مواجهة إسرائيل مرة أخرى في جنوب لبنان.

في عام 2012، قال الحزب إن الصراع في سورية لم يكن يؤثر على قدراته القتالية ضد إسرائيل، لكن الوضع تغير اليوم حيث بات يترتب عليه تخصيص موارده المالية والعسكرية والبشرية لتلك الحرب. كما أن انخراطه فيها استعدى شرائح مهمة من المجتمعين اللبناني والسوري، ما يجعله أكثر هشاشة على الجبهة الإسرائيلية – وهي نقطة لم تفت الاستراتيجيين الإسرائيليين. يصعب التنبؤ بكيفية استجابة معظم اللبنانيين لجولة جديدة من الصراع. كما في العام 2006، فإن كثيرين قد يؤيدون حزب الله. لكن لن يكون مفاجئاً إذا رأى كثيرون، خصوصاً في الطائفة السنية اللبنانية، وفي أوساط السوريين المعادين للنظام في ذلك فرصة للانتقام، يمكن لحرب مع إسرائيل أن تشكل قوة حشد خلف الحزب بالنسبة للبعض، خصوصاً إذا لجأ الجيش الإسرائيلي إلى العقاب الجماعي. لكن العديد من السوريين (الذين استقبلوا النازحين اللبنانيين الشيعة بشكل واسع في العام 2006) يكنون كراهية عميقة للحزب تتجاوز الآن كراهيتهم لإسرائيل.

بشكل عام، فإن الخشية من التبعات التي يصعب التنبؤ بها او إدارتها دفعت اللاعبين إلى ضبط النفس. إلا أن كلا الطرفين يقولان إنهما يحضّران لحرب أخرى، حرب يمكن الافتراض أنها ستخاض في لبنان وسورية على حد سواء.

حزب الله وحلفاؤه:

أ- إيران: رباط يزداد إحكاماً

لا تتوافر بيانات صلبة حول الإنفاق الإيراني على المجهود الحربي لحزب الله في سورية، لكن من المنطقي افتراض أن طهران غطت الجزء الأكبر من احتياجاته المالية والعسكرية. على النقيض من ذلك، فإن انخراط حزب الله في أنحاء أخرى من المنطقة، وفي اليمن بشكل خاص، لا علاقة مباشرة له بمصالحه او مواقفه في لبنان او سورية؛ كما أنه لن يؤثر في صراعه مع إسرائيل. بتوفيره التدريب والدعم اللوجستي للمقاتلين الحوثيين وبشنه حملة شعواء ضد الدور السعودي في اليمن، فإن حزب الله ربما يبعث برسالة إلى المملكة حول كلفة دعم المعارضة السورية. وهو إذ يقوم بذلك، فإنه يمثل المصالح المباشرة لإيران، حيث لا يمتلك رهانات جيو-استراتيجية خاصة به على الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، ويُتهم من قبل خصومه بأنه يقوّض علاقات لبنان مع الرياض.

ب- سورية: الأسد أو لا شيء

في سورية، انتهج حزب الله استراتيجية مزدوجة، حيث لم يوفر جهوداً استشارية أو لوجستية أو عسكرية في دعم حليفه. وانسجاماً مع الاستراتيجية الإيرانية، فقد حارب لإنقاذ النظام، بمساعدته على القضاء على المعارضة المسلحة، والاحتفاظ بقبضته على دمشق واستعادة الأراضي ذات الأهمية الحيوية لبقائه. لكن منذ البداية، سعى لضمان مصالحه المباشرة حيث حارب في مناطق القصير والقلمون على الحدود لإقامة منطقة عازلة ضد هجمات الجهاديين السوريين داخل لبنان، والمحافظة على خط إمداده الحيوي من إيران وحماية مقامين شيعيين في سورية.

في سياق قيامه بهذا الجهد، فإن حزب الله نادراً ما نأى بنفسه عن النظام، حيث كان يعمل غالباً بشكل ينسجم مع أهداف حليفه السياسية والعسكرية. رغم أن حزب الله قد لا يشاطر الأسد هدفه باستعادة السيطرة على كل سورية فإن مسؤولي الحزب رأوا في التقسيم، بما في ذلك ترتيبات الحكم الذاتي أو أشكال أخرى من اللامركزية، تهديداً. لكن في أعقاب محادثات السلام في أستانة بوساطة روسية- تركية، فإن حزب الله ميّز بين الترتيبات المؤقتة التي تسمح بقيام حكم محلي والترتيبات التي من شأنها أن تمهد الطريق إلى الفيدرالية.

في الوقت الراهن، فإن إيران وحزب الله والنظام ما زالوا يعتقدون بأن الحكم المحلي من شأنه أن يشكل قاعدة لملاذات آمنة للأعداء وأن يطلق أثر دومينو لا يمكن السيطرة عليه في سائر أنحاء المنطقة وهو ما سيخلق أعداء جدداً لـ "محور المقاومة". ويبدو أن حزب الله يؤمن بفكرة أن وجود الأسد حافظ على الجيش وقوات الأمن والميليشيات المرتبطة به، موحدة خلف النظام، ومنع انهياره. إلا أنه يقر بأن سورية تغيرت بشكل لا رجوع عنه منذ عام 2011 كما تغير الأسد.

أحياناً كانت هناك توترات بين حزب الله ومقاتلي النظام ناجمة ربما عن الاختلافات الثقافية بين علمانية الجيش (وأسلوب الحياة العلماني الطاغي في اوساط العديد من العلويين) من جهة والميول الدينية القوية لدى إيران وحزب الله من جهة أخرى. إلا انه بالرغم من التوترات المحلية فإن حزب الله والنظام متحدان بقوة في ما يعتبره كلاهما معركة وجودية. أخيراً، يعتقد حزب الله أن بوسعه تحقيق أهدافه بالوسائل العسكرية، نافياً الحاجة لتسويات تفاوضية مؤلمة.

ج- روسيا تهرع لإنقاذ النظام:

إن للتدخل العسكري الروسي دوراً حاسماً في منع انهيار النظام كما كان الأمر عند تدخل الطرف الإيراني وحزب الله، الأمر الذي أدخل الشركاء في ارتباط استراتيجي، وإن كانوا يختلفون، ربما، وبشكل كبير حتى، حول ما ينبغي أن يحصل بعد ذلك. ان مشاركة روسيا دشنت علاقة مع حزب الله تبقى أبعادها وديناميتها الداخلية غير واضحة لكن من المؤكد أنها ساعدت الحزب لناحية تحسين قدراته القتالية ثم إن كلاً من إيران وحزب الله ممتنان لحبل النجاة الروسي في سوريا إلّا أنهم لا يثقون بدوافعها ولا يستطيعون السيطرة على أفعالها.

كما أثارت علاقات روسيا القديمة بالنظام مخاوف داعمي الأسد الآخرين؛ إذ يرى هؤلاء في علمانيتها، ودعمها في الماضي ومعرفتها العميقة بالجيش السوري تهديداً محتملاً. إن المنظور العلماني لروسيا يجعلها أكثر جاذبية للطائفة العلوية – وبالتأكيد لسنة سورية والأقليات غير الشيعية – من أيديولوجية ولاية الفقيه الإيرانية. إن دعمها القوي للجيش ومؤسسات الدولة يتعارض مع تفضيل إيران وحزب الله لتوفير الحماية للنظام عن طريق الميليشيات. كما أن إيران وحزب الله في موقف ضعيف من حيث أن روسيا تمثل المعسكر المؤيد للنظام دولياً، بما في ذلك بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي تتمتع فيه بحق الفيتو. إنهم يعتبرون ذلك إشكالياً جداً، حيث إن أجندة روسيا تفترق عن أجندة النظام وأجندتهم من نواحٍ جوهرية تتجاوز الحاجة لتأمين بقائه. وعلى عكس حلفائها، فإن روسيا دعمت قوات حماية الشعب، الفصيل المرتبط بحزب العمال الكردستاني في شمال سورية، ويبدو أنها تقبل فكرة سورية فيدرالية، وهو ترتيب يعود بالفائدة على الأكراد.

ثمة قيود أخرى على علاقة حزب الله بروسيا، بالنظر إلى علاقات موسكو مع إسرائيل، التي حرص بوتين على رعايتها. علاوة على ذلك، وفي حين أن موسكو تعتبر مرتفعات الجولان محتلة من قبل إسرائيل طبقا للقانون الدولي، فإنها تفضل حلاً تفاوضياً. أما حزب الله وإيران فيريان في الكفاح المسلح الوسيلة لتحرير الأراضي المحتلة وقد حاولا تأسيس موطئ قدم حول القنيطرة للعمل ضد إسرائيل وبالتالي زيادة كلفة احتلالها. الخلاصة أن روسيا وإيران/حزب الله حلفاء لا يرتاحون لبعضهم البعض لكن تحالفهم ضروري في سورية.

هل من سبيل للخروج من المعضلة

كلما ظلت سورية محطمة بسبب العنف ترتّب على حزب الله التعويض عن نضوب القوى البشرية لدى النظام. لكن من غير المرجح أن يغيّر الحزب مساره. لقد استثمر بشكل كبير جداً في الحرب بحيث سيجد من شبه المستحيل سحب نفسه منها. حتى لو أراد ذلك، فإن حزب الله لم يعد يستطيع فك مصالحه عن مصالح إيران في سورية.

بشكل عام، على حزب الله أن يعيد النظر في استخدامه للخطاب الطائفي الذي يحشد شرائح الطائفة السنّية بشكل لا يقل كفاءة عن حشده للمكونات الشيعية التي يستهدفها. وفي حين أن الحزب لن يكسب في أية منافسة على الشعبية في سورية، فإن التحول العلني نحو موقف غير طائفي صراحة يمكن أن يساعده على استعادة بعض المناقبية الرفيعة التي تمتع بها يوماً ما. على إيران وحزب الله أن يطلقا محادثات مع المعارضة المسلحة غير الجهادية حول القضايا التي يمكن أن يكون هناك اتفاق بشأنها، بما في ذلك الحكم المحلي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والتخفيف المتبادل للحصار على مضايا، والزبداني، والفوعة، وكفريا.

بالمقابل، على الولايات المتحدة أن تحافظ على دعمها للمعارضة السورية في الوقت الذي ترفع فيه من تمثيلها في المفاوضات الهادفة إلى وضع حد للصراع. إلا أن الاستراتيجية المستقبلية لإدارة ترامب حيال سورية ينبغي أيضاً أن تعالج عدداً من التناقضات، مثل التحالف مع موسكو في الوقت الذي تهاجم فيه حليف موسكو الإيراني في سورية، ومحاربة داعش بينما تجمد المساعدات للمجموعات المدعومة من قبل الولايات المتحدة من أجل محاربته.

الخلاصة

كان لتدخل حزب الله في سورية أثر متناقض على الحزب ففي حين أنه ساعد في زيادة قدراته العسكرية، وسمح له بتعزيز اواصره مع حلفاء ورفع مكانته الإقليمية كقوة عسكرية فإنه استنزف أيضاً موارده، وكشفه أمام أعداء جدد، وتركه منتشراً بشكل غير مكثف على جبهته مع إسرائيل وغيّره بطرق قد تعود لتقض مضجعه. ويبدو أن قادته يعتقدون أنه لا خيار أمامهم سوى السعي لتحقيق نصر عسكري حاسم.

على قادة حزب الله إجراء دراسة أكثر حصافة للواقع. لقد أظهرت أكثر من خمس سنوات من الحرب أن القوة العسكرية لا تترجم تلقائياً إلى نصر عسكري، وأن إظهار القوة، بدلاً من إثارة إعجاب الأعداء، يمكن فقط أن يجعل تصميمهم أشد صلابة. ورغم كل القوة العسكرية لحزب الله، فإنه يظل لاعباً خارجياً في سورية في منطقة أثبت فيها التاريخ أن أولئك الذين ينظر إليهم كمحررين وحماة في يوم من الأيام يمكن أن يتحولوا بسرعة في أذهان الناس إلى غزاة ومحتلين في اليوم التالي. إضافة إلى ذلك، فإن إيران تواجه الآن إدارة أميركية يصعب التنبؤ بسلوكها

عازمة على الحد من دورها في المنطقة. وبدلاً من تغذية التطرف تكمن مصلحة حزب الله وإيران في تخفيف لهيب النيران الطائفية، وفتح الحوار مع مجموعات المعارضة المسلحة غير الجهادية وتمهيد الطريق لتسوية تفاوضية يمكن أن تضمن مصالحهما الحيوية وتشجع حزب الله، في نهاية المطاف، على العودة إلى لبنان.

المستقبل المالي للدولة الإسلامية في العراق والشام*

مجموعة باحثين، مؤسسة راند، 2017**

إن مواجهة التمويل والمصادر المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام تعد من أولويات الولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى الإجراءات الدولية الأخرى للقضاء على هذا التنظيم الذي استولى على مساحات واسعة من العراق وسوريا، وعمل على زرع الرعب في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. على الصعيد الدولي تحاول المجموعة الدولية لمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (**the Counter-ISIL Finance Group**) التي ترأسها كل من إيطاليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، إلحاق الضرر بالمصادر المالية لداعش. أما على الصعيد الوطني، فالعديد من المنظمات والوكالات حققت نجاحات ملحوظة في مكافحة تمويل الدولة الإسلامية، وعلى سبيل المثال استطاعت خفض ايرادات النفط من 500 مليون دولار عام 2015 إلى 250 مليون دولار عام 2016، بالتوازي مع نجاحات على الصعيد الميداني والعسكري فيما يخص محاربة التنظيم.

ومع ذلك، يبقى سؤال بسيط، إلا إنه مهم: كيف تؤثر هذه الجهود على تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما قدرته على جمع الأموال واستخدامها لتمويل عملياته؟ والجزء الأساسي من السؤال هو عن قدرة داعش على تعويض الخسائر عن طريق التدفق المالي من موارد أخرى؟ مع تسليط الضوء على تطور داعش في ظل الظروف الراهنة والذي بإمكانه أن يساعد في توجيه الجهود لمواجهتها وصياغة التوقعات بشأن النجاحات والفشل في المستقبل.

في تموز 2016 عقدت "مؤسسة راند" ورشة عمل صغيرة لمدة نصف يوم للنظر في المسارات المالية المحتملة لداعش على المدى القصير والمتوسط ومناقشة الآثار المترتبة على السياسة بسببها. تضمنت ورشة العمل مجموعتين من المستندات، الأولى تحوي تحليلاً موجزاً ومفصلاً للحالة المالية الراهنة لتنظيم الدولة الإسلامية، وتشمل أقسام عن إيرادات داعش ونفقاتها. أما المجموعة الثانية فتحوي ثلاث سيناريوهات، وطُلب من المشاركين معرفة كيف يمكن أن تتأثر إيرادات داعش ونفقاتها على مدى ستة أشهر و 12 شهراً و 18 شهراً من بداية كل سيناريو.

---

* ترجمة وإعداد دولة حيدر، متدرجة في مديرية الدراسات الاستراتيجية

** Colin P. Clarke, Kimberly Jackson, Patrick B. Johnston, Eric Robinson, Howard Shatz, Financial Futures of the Islamic State of Iraq and the Levant, Rand Corporation, 2017

عرض كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة ناحية تحليلية، حيث تحدث الأول عن الوضع الراهن، أما السيناريو الثاني فظهرت فيه تسوية سياسية، وأما الأخير فكان يمثل انتصاراً عسكرياً على داعش. وعليه فمن شأن أي حملة ضد داعش أن تعتمد على عناصر من السيناريوهات الثلاثة جميعها. ولكن فصل هذه العناصر سمح بإجراء مناقشة أكثر تركيزاً على آثار كل سيناريو على حِدة.

السيناريو الأول: الوضع الراهن

أن تستمر داعش بالسيطرة على الموصل أو الرقة خلال 18 شهراً المقبلة، فيما تتعرض لضغط متواصل في العراق وسوريا، كما أنها لا تزال تتخذ من الرقة عاصمة لها، بالإضافة إلى المساحات التي تسيطر عليها في الموصل والمناطق الواقعة جنوباً على طول جانبي دجلة، والبلدات والقرى الكبرى على طول وادي نهر الفرات، والمناطق المحيطة بتدمر، وقطع من الأراضي شرق حلب ممتدة نحو الرقة.

على الرغم من أن قوات الأمن العراقية والبشمركة الكردية ووحدات الحشد الشعبي قادرة على استعادة الأراضي من تنظيم الدولة الإسلامية، فإن التنظيم سيبقى قادراً على السيطرة على مناطق هامة ولمدة غير محددة من الزمن. كما لا يزال يحتفظ بالقدرة على ضرب قلب بغداد والمناطق المحيطة بها، ومن غير المرجح أن يتوقف عن القيام بالعمليات الإرهابية، وسيظل المدنيون العراقيون والسوريون يعانون من وطأة الأضرار الناجمة عن الهجمات المناهضة لتنظيم داعش وهجمات التنظيم نفسها.

في سوريا، لا تزال روسيا وإيران والجهات غير الحكومية (حزب الله) تحتفظ بنفوذ كبير في مختلف أنحاء البلاد. أما في العراق فإن الأسباب الجذرية والعوامل الهيكلية المؤدية إلى حرمان السنّة من حقوقهم لا تزال دون معالجة، كما أن الاحتجاجات المستمرة ضد الحكومة العراقية تقيّد حتما قدرة رئيس الوزراء حيدر العبادي على الجمع بين الفصائل السياسية المتباينة اللأزمة حفاظاً على الوحدة. تحافظ الولايات المتحدة وبدورها على المستوى الحالي من التدريب وإمدادات الأسلحة والدعم الجوي وأنشطة العمليات الخاصة.

السيناريو الثاني: التسوية التفاوضية

في سوريا، تتم تنحية بشار الأسد من السلطة ويستلم حاكم جديد مقاليد الحكم. ومن الممكن التوصل إلى تسوية تفاوضية في سوريا نتيجة لمبادرات دبلوماسية ناجحة كجزء من محادثات جنيف للسلام حول سوريا (جنيف الثالث). وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية كوكبة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء: نظام الأسد الذي يمثل الدولة السورية ومؤيديها روسيا وإيران، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية

السعودية، وربما قطر. وتشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية مختلف الجماعات السورية المتمردة عبر الطيف الأيديولوجي والفصائل الكردية.

الا أن معظم الجماعات الإسلامية المتشددة (داعش وجبهة النصرة) لن يكون جزءاً من التسوية التفاوضية. ومن المرجح أن يتضمن الاتفاق الناجح المتعدد الأطراف وقفاً لإطلاق النار بين جميع الأطراف المعنية، باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وستتركز جهود الحكم الاولية على إصلاح المؤسسات السورية لتشكيل حكومة جديدة ووضع جدول زمني واقعي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع خطة لإعادة توحيد البلد في شكل ما. وحتى مع وقف إطلاق النار سيواصل تنظيم داعش وجبهة النصرة السيطرة على جيوب من الأراضي في جميع أنحاء وسط وشرق سوريا، ولكنهما سيكونان أكثر عزلة بكثير من ذي قبل.

في العراق، يتم تحقيق مصالحة سياسية على المدى القصير على الأقل، وفي هذه المصالحة تتفق الأحزاب الكردية وما تبقى من المؤسسة السياسية السنية على التعاون مع الحكومة المركزية، ويطرح إقليم كردستان استفتاء حول الاستقلال، وتنجح الحكومة، مع الحلفاء العرب السنة والدعم الأميركي، في تحريك وحدات إدارة المشروع الشيعي الأكثر تطرفاً (عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله) بعيداً عن ساحات المعركة ضد داعش.

السيناريو الثالث: الانتصار العسكري على داعش

من خلال العمليات القتالية، يتم طرد تنظيم الدولة الإسلامية من الفلوجة والموصل والرقة. بينما يبقى الأسد في السلطة في سوريا، وتبقى الحكومة العراقية غير فعالة، مع بقاء الأكراد جزءاً من العراق. وقد تبقى عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منتشرة في جميع أنحاء سوريا والعراق، ويعود البعض الآخر إلى بلدانهم الأصلية، ولكن قد يهرب آخرون إلى معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في أماكن مثل ليبيا لإعادة التجمع ومواصلة القتال. في حين أن داعش لا تملك إلا القليل من الأراضي، فإنها قادرة على شن هجمات إرهابية دورية ضد أهداف ناعمة في المراكز السكانية الرئيسية، مثل الأسواق في بغداد، بالإضافة إلى إدارة مجموعة متنوعة من المخططات الإجرامية لجمع الأموال.

الموارد المالية لداعش

تتضافر الجهود اليوم لمواجهة النشاط المالي لداعش، فالوكالات الحكومية الأميركية، وفريق العمل المالي المتعدد الأطراف، هي من بين عدة منظمات مسؤولة عن منع التنظيم من جمع الأموال ونقلها وإنفاقها دعماً لأهدافه الحربية، وبالتالي فإن فهم تمويل داعش أمر مهم لأن عائدات التنظيم تسمح له بإجراء العديد من الأنشطة كالعمليات العسكرية والاستيلاء على أراض جديدة بالإضافة إلى العمليات الإعلامية والعمل على جذب وتجنيد

أتباع جدد والأنشطة التي تشبه أنشطة الدولة كتوفير بعض الخدمات للسكان وعرض صورة الدولة الإسلامية على أنها دولة عاملة. وكما أظهرت الأبحاث السابقة فإن وتيرة العمليات العسكرية يمكن أن تكون مرتبطة بأنماط الإنفاق.

إن قدرة داعش على كسب مبالغ ضخمة من المال ساهمت في تمويلها بنجاح، أبرز مصادر الدخل لديها النفط والضرائب اللذان وفّرا لها حصة الأسد من هذه الحرب، وتقّدر الإيرادات الإجمالية لداعش بين مليار دولار و2.4 مليار دولار عام 2015.

النفط:

يحصل تنظيم الدولة الإسلامية على جزء كبير من الأموال التي يجمعها من النفط، حيث استولت المجموعة على حقول النفط الرئيسية ومصافي التكرير في شمال شرق سوريا وشمال العراق بين حزيران/يونيو 2014 وأيلول/سبتمبر 2014، كما أنها تسيطر على الطرق الرئيسية ومراكز التجارة الأخرى، بالإضافة إلى بيعها للنفط ومشتقاته للتجار في سوريا والعراق الذين يبيعونها بدورهم في الأسواق المحلية. ويُعتقد أن إيرادات النفط قد انخفضت دونما ذكر القيمة المحددة لها وكان الانخفاض شديداً بشكل خاص في العراق حتى أيلول 2016، وذلك لأن تنظيم داعش لم يعد يسيطر على أي آبار نفطية على الإطلاق.

الضرائب والابتزاز:

يجني تنظيم داعش ما بين 2.5 و20% من العائدات بفضل الأعمال والأنشطة التي يمارسها داخل نطاق مناطقه الجغرافية على غرار المافيات ما يساعد داعش على كسب المال. كما يمارس أنشطته المتعلقة بالابتزاز كالزكاة، والضريبة الإسلامية التقليدية على رأس المال أو الثروة، والجزية المدفوعة من غير المسلمين. وتعد الموصل مصدراً رئيسياً لإيرادات الضرائب بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالإضافة إلى الحصول على ايرادات مرتفعة من الحكومة السورية بعد سيطرة داعش على سد الطبقة شباط 2013 جراء بيع الكهرباء لنظام الاسد.

مصادر أخرى للإيرادات:

لدى تنظيم داعش مصادر تمويلية متعددة كالقطاعات الزراعية والصناعية في سوريا والعراق، بالإضافة إلى السيطرة على بعض المصارف في العراق والتي وفرت للتنظيم ما يفوق الـ 500 مليون دولار، وقد اكتسب التنظيم 20 إلى 40 مليون دولار جراء عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة.

إلا أنه لا يوجد إجماع حول حجم الأموال التي تمتلكها داعش. وتقدر إحدى المنظمات الدولية أن 43 % من الإيرادات الإجمالية لداعش تأتي من النفط، في حين يأتي 50 % من الضرائب والابتزاز الذي يبدو أنه يقارب 250 مليون دولار و360 مليون دولار سنوياً.

كيف تنفق داعش أموالها؟

تنفق داعش أموالها على غرار الجماعات الإرهابية والمتمردة الأخرى، فبعض أموالها يذهب لدفع رواتب المقاتلين والبعض الآخر يذهب لشراء الأسلحة. وعلى عكس الجماعات الإرهابية الأخرى يجب على تنظيم داعش أن يخصص تمويلاً للحفاظ على البنية التحتية الواسعة لخلافته وتوفير الخدمات الأساسية لأولئك الذين يعيشون داخل أراضيه.

لدى تنظيم داعش ميزانية مركزية في الموصل، وتشير التقارير باستمرار إلى أن غالبية الإنفاق يدعم النشاط المتعلق بالأعمال الحربية، كما أن تنظيم الدولة الإسلامية، في ذروة قوته في صيف عام 2015، كان يقوم بأعمال عامة، مثل تجديد خطوط الكهرباء، وحفر شبكات الصرف الصحي، ورصف الأرصفة، وتشغيل خدمات الحافلات من سوريا إلى العراق. وبحلول كانون الأول 2015 وحتى عام 2016، بدا أن العديد من هذه الخدمات قد تراجعت أو ألغيت، كما قال الذين غادروا أراضي تنظيم داعش إن وعود التنظيم لم يتم الوفاء بها.

تقلصت الموارد المالية لداعش بفعل استهداف خطوط إمدادات النفط والغاز والمواقع الاستراتيجية في كل من سوريا والعراق، وقد يكون لانخفاض أسعار النفط عالمياً بعض التأثير أيضاً، بالإضافة إلى فقدان داعش المستمر للأراضي. فقد دمر التحالف مئات الشاحنات وعطل خطوط الإمداد بالوقود داخل وخارج أراضي تنظيم الدولة الإسلامية وضرب البنية التحتية الرئيسية في حقول النفط ومواقع إنتاج النفط الأخرى، الأمر الذي خفض من قدرة تنظيم داعش على بيع النفط وشرائه. وقد زادت تركيا أخيراً من جهودها لوقف تدفق الشباب والأعتدة العابرة للحدود، وبالرغم من أن الحدود لن تكون آمنة بصورة تامة أبداً، إلا أن الجهود الجدية لنشر الجيش والشرطة على طول الحدود قد ساعدت بشكل واضح على ردع المهربين.

كما استهدفت الغارات الجوية مواقع تخزين النقد التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، حيث استهدفت الضربات الجوية بنجاح عدداً كبيراً من كبار المسؤولين الماليين، بمن فيهم اثنان من وزراء مالية التنظيم ووزير النفط. وقد تسببت الهجمات على مستودعات التخزين النقدية بجعل التنظيم يقوم ببيع بعض أصوله القيمة. ويجري حالياً بذل جهود جديدة نسبياً لتقليل التدفقات النقدية إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. وقد بدأ العراق بحظر فروع المصارف في المدن والبلدات التي يسيطر عليها تنظيم داعش من القيام بمختلف العمليات المصرفية، وتفرض هذه القيود المصرفية على تنظيم داعش أن يواصل تخزين نقده في المستودعات والمخازن. وبالإضافة إلى ذلك،

أنشأت الولايات المتحدة والعراق اللجنة الثنائية لمكافحة تمويل الإرهاب، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن 2253 لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية.

إن تنظيم الدولة الإسلامية قادر على الصمود برأي بعض الخبراء وذلك لقدرته على تخفيف الجهود المبذولة لمواجهة تمويله والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعدة عوامل، فقد احتفظ داعش بالخبرة الفنية من الحكومات السابقة والقطاع الخاص وعمل على تحجيم ملكية الدولة للقطاع الصناعي بالإضافة إلى الضرائب، فضلاً عن الايرادات الضخمة الناتجة عن النفط والقطاع الزراعي، حيث تسيطر داعش على خمسة أنواع زراعات مهمة في سوريا والعراق. كما إن الحجم الهائل من الأموال المتراكمة منذ البداية من قبل داعش يفوق أي منظمة إرهابية أخرى، ما يسمح لها بأن تظل مستقلة مالياً لا سيما مع تعزيز الإجراءات التقشفية.

المواضيع الرئيسية في المستقبل المالي لتنظيم داعش:

ناقش المشاركون في حلقة العمل الآثار المترتبة على السيناريوهات الثلاثة بالنسبة لمستقبل موارد التنظيم. واتفق المشاركون في ورشة العمل على عدة مسائل. وشملت هذه العوامل قدرة تنظيم داعش على التكيف والصمود والاستمرار، وآثار الجمود على تنظيم الدولة الإسلامية.

1- داعش منظمة عالية القدرة على التكيّف والصمود:

لعل الملاحظة الأقل إثارة للجدل في حلقة العمل هي القول بأن تنظيم داعش، كمنظمة، قابل للتكيف والقدرة على الصمود. واتفق المشاركون على هذه النقطة حتى في سيناريوهات المصالحة السياسية او النصر العسكري ضد التنظيم. وقدم المشاركون أمثلة لا حصر لها من السنوات العديدة الماضية التي تغّلب فيها التنظيم على التحديات والعقبات، حتى من دون السيطرة الأحادية على الأراضي. وإن جزءاً مما يجعل تنظيم الدولة الإسلامية قابلاً للتكيف هو هيكله التنظيمي.

وعلى الرغم من أن تنظيم داعش منظم تنظيماً جيداً، فإنه ليس متجانساً، والاستقلال الذاتي الممنوح لأجزائه المكونة يجعله أقرب إلى حركة انتهازية. وقد تطورت خزينة داعش المالية في مواجهة الضغوط في الماضي، حيث تسعى المجموعة إلى تعويض النقص في بعض مصادر الدخل عبر الدخول في الأسواق التي لم تستغل سابقاً. وأشار المشاركون إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية قد يكون قادراً على التكيف على الرغم من النكسات المالية، من خلال التحول إلى منظمة من نوع حركة للشباب لا تحتل أي إقليم وإنما تنظم وتنفذ هجمات وضربات او نصب كمائن أو عن طريق التحول إلى جماعة إرهابية هجينة مشابهة لتنظيم القاعدة في العراق.

وبصرف النظر عن الهيكل التنظيمي أو السيطرة الإقليمية المستقبلية، خلص المشاركون إلى أن قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على تخصيص الموارد والضرائب وابتزاز السكان المحليين ستسمح له بالحفاظ على مستويات متواضعة من الإيرادات.

2- داعش سوف يستمر كمنظمة متمردة وإرهابية لسنوات قادمة:

اتفق المشاركون في حلقة العمل على أن تنظيم الدولة الإسلامية سيستمر في الوجود بوصفه شكلاً من أشكال التنظيم الهجين الإرهابي لفترة 18 شهراً. وأن التدهور الكبير في موارد داعش لن يدمره، خاصة إذا لم يتم التعامل مع المظالم الكامنة للسكان العراقيين والسوريين لا سيما السنّة منهم. كما اتفق المشاركون إلى حد كبير على أنه إذا كانت العوامل الهيكلية التي أدت إلى تعزيز داعش، بما في ذلك الفراغ الأمني الناجم عن الحرب الأهلية السورية واستمرار تهميش السنة في العراق، فمن المحتمل أن تظهر مجموعة أخرى لتحل محل التنظيم في حال كسره أو هزيمته. ويمكن أن تكون هذه المجموعة متطرفة وعنيفة مثل التنظيم نفسه، أو ربما أكثر تطرفاً وعنفاً، حيث تستمر المظالم السياسية الكامنة دون معالجة.

وأخيراً، أشار المشاركون إلى أنه يجب على الولايات المتحدة وشركائها مواصلة العمل على استهداف القدرات التشغيلية للتنظيم على المدى الطويل، بغض النظر عن الشكل الذي قد يتخذه داعش. وسيتطلب ذلك التزاماً طويل الأجل من جانب أعضاء الائتلاف بدعم حملة مكافحة الإرهاب التي تقودها المخابرات العسكرية الأميركية، على غرار جهود مماثلة ضد تنظيم القاعدة في باكستان.

3- العلامة التجارية والاعلامية لداعش:

يخصص تنظيم الدولة الإسلامية موارد كبيرة لتغطية النفقات الإعلامية والدعائية لتصوير نفسه كزعيم للحركة الجهادية العالمية، كما وتصور داعش جهاز الحوكمة على أنه متطورة ومزود بموارد جيدة وقد أثبتت "العلامة التجارية" للتنظيم مرونة في مواجهة النكسات، ولا تزال المجموعة تحظى بشعبية كبيرة في بيئات المتشددين. واتفق المشاركون على أنه من المرجح أن تحاول المجموعة إعادة تشكيل نفسها، ربما تحت أسم مختلف، مع الاستمرار في استغلال السكان للحصول على المال والموارد. ومع قدر أقل من الأراضي سيحصل تنظيم الدولة الإسلامية على أموال أقل، ولكنه سيحاول تغيير رسالته وتكييف أنشطته للاحتفاظ بمواصلة علامته التجارية في شن هجمات محلية داخل المنطقة وخارجها. ومع ذلك، شكك المشاركون فيما إذا كان مثل هذه المؤامرة سوف ينجح في النهاية في إنقاذ "العلامة التجارية" على المدى الطويل.

4- إشارة الجمود إلى نصر داعش:

رأى المشاركون في ورشة العمل بأغلبية ساحقة أن الجمود السياسي والعسكري في الأجلين المتوسط والطويل في العراق وسوريا سيسمح لداعش بالاستفادة منه من خلال بناء موارده المالية وعلاماته التجارية وقدراته التشغيلية، مع تعزيز دوره ككيان سياسي قوي. وقد لاحظ الخبراء المعنيون بمكافحة التمرد أن التنظيم المتمرد يفوز بمجرد تفادي الهزيمة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة التنظيم على البقاء على قيد الحياة، حتى وإن بعدد هجمات أقل، ستخلق انطباعا لا يمحى عن قوة التنظيم بين السكان المحليين في مناطق الصراع.

بالمقابل تباينت الآراء في ورشة العمل حول احتمالات وتوقيت بعض التطورات في الشؤون المالية لتنظيم الدولة الإسلامية. **وتطرح الأسئلة التالية نقاط خلاف معيّنة:**

1- هل يسعى التنظيم إلى الحصول على رعاية خارجية (أو قبول عرض غير مرغوب فيه من رعاية الدولة الخارجية)؟ هل سيؤثر هذا التمويل تأثيراً كبيراً على مستقبل التنظيم؟
2- هل سيحاول تنظيم داعش بناء اقتصاد مغلق في الأراضي التي لا تزال تحت سيطرته؟
3- هل سيغير التنظيم أولوياته الاستراتيجية من الجهاد العنيف تجاه الحكم سعياً وراء استراتيجية مدنية وعسكرية أكثر توازناً، كما فعلت جبهة النصرة؟ هل سيؤدي هذا التحول إلى زيادة استمرارية داعش من خلال جعله الخيار "الأقل سلبية وسوءاً" بين الفصائل المحتملة التي تدعي تمثيل السكان السنة في العراق وسوريا؟
4- هل سيزيد تنظيم "داعش" أو يقلل من جهوده للحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها في شن هجمات جماعية؟

كما اختلف المشاركون في ورشة العمل على الدور الذي ستؤديه مجموعة من العوامل في المستقبل المالي لتنظيم الدولة الإسلامية. **وشمل ذلك:**

- مستوى مشاركة الولايات خارج منطقة داعش الأساسية في العراق وسوريا. فقد رأى بعض المشاركين أن هناك علاقة متبادلة المنفعة بين تنظيم داعش الأساسي وشبكاته الحليفة مثل تلك الموجودة في ليبيا وسيناء وجنوب آسيا. في حين أن آخرين يعتقدون أن العلاقة بين النواة والأطراف ضعيفة وتستند إلى حد كبير على العلامة التجارية والإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية. وتؤثر قوة هذه العلاقات تأثيراً كبيراً على قدرة ولايات تنظيم الدولة الإسلامية على زيادة الإيرادات الأساسية للمجموعة التي لا تزال موجودة في العراق وسوريا او لاستضافة قيادة المجموعة في حالة الهزيمة في العراق وسوريا.

- اختلف المشاركون على ما إذا كان فقدان الرقة والموصل سيؤدي إلى تشويه دائم لعلامة داعش. ففيما رأى البعض أن التنظيم سيحاول التخفيف من وطأة خسارة الجغرافية من خلال إظهار أن أهدافه لا ترتبط مباشرة بالسيطرة على الأراضي. فيما ذهب آخرون إلى أن الخسائر الإقليمية ستدمر علامة داعش إلا إن الخلافة لن تنتهي وستظهر على شكل عصابات أخرى.
- كما رأى البعض أن خسارة داعش للموصل والرقة سيؤدي إلى تراجع علامة داعش التجارية بصورة سريعة في حين رأى آخرون أنها ستعمل على إعادة مجد دعايتها عبر عمليات إرهابية متفرقة ومتنوعة.

الآثار المترتبة على الجهود المضادة لداعش:

تتطلب مكافحة تمويل داعش تعطيل الأسواق والشبكات غير المشروعة، وتغذية إدارة الحكم في العراق، وتقويض شرعية التنظيم. وذلك بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لمواجهة وسائل جمع الأموال داخل إقليم التنظيم، وتعزيز جمع واستخدام المعلومات المالية، وتهديد قدرته على جمع الأموال عبر أراضيه، وضمان عدم جمع الأموال من خارجها.

وكما أثبتت قوات التحالف القدرة على القيام بضربات دقيقة استهدفت الأنشطة النفطية التي يقوم بها داعش ومواقعه النقدية في العراق وسوريا. ولتعطيل مصادر الثروة الرئيسية لداعش، سيظل من الضروري مواصلة هذه العمليات.

وعلى المدى القصير، فإن الافتقار إلى قوى المعارضة القادرة على استعادة كل أراضي داعش والاحتفاظ بها يعني أن داعش سيبقى يسيطر على الموارد الاقتصادية غير النفطية الهامة، بما في ذلك أجزاء من العراق وقطاع الزراعة والصناعة التحويلية والمالية في العراق. وسيسعى التنظيم إلى التعويض عن الخسائر في بعض مصادر الإيرادات عن طريق زيادة توليد الإيرادات في مجالات أخرى، وينبغي النظر في هذه الموارد الأخرى لاستهدافها او فرض عقوبات عليها. وينطبق ذلك بوجه خاص على زيادة الضرائب والابتزاز للسكان المحليين. وسيتعين على قوات التحالف تكريس المزيد من الموارد لتدريب الكيانات العراقية وغيرها، وذلك بعد تقديم المشورة والمساعدة في الشؤون العسكرية.

إن فرض عقوبات والعمل على ردع الجهات والأفراد الموردين للسلع والخدمات لداعش، بالإضافة إلى الوسطاء والمشترين الذين يتعاملون مع التنظيم، يتطلب أجهزة استخباراتية متخصصة موجهة إلى هذا الهدف بالتحديد للوصول إلى تعطيل القطاعات الاقتصادية التي يستخدمها التنظيم في تمويل نفسه. بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإخفاقات المالية التي لحقت بداعش من خلال الرسائل الفعالة ما يؤدي إلى تفاقم تصورات الجمهور حول ملاءة داعش ومصداقيتها، ولا سيما بين الأعضاء والأعضاء المحتملين أو المتعاطفين.

وبعيداً عن القطاعات والأنشطة المحددة، مثل النفط او التجارة، يجب على قوات التحالف كسر سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الاقتصاد وفصل التنظيم عن السكان الذين يحققون أرباحاً. ومع تعرض داعش لمزيد من الضغوط فإن قدرته على الحكم والسيطرة على السكان وجمع الاموال ستنخفض أيضاً، وهذا يشير إلى ضرورة استثمار المزيد من الموارد في تدريب الكيانات العراقية الرسمية وغيرها.

وقد تجنب تنظيم الدولة الإسلامية حتى الآن الاعتماد على جهات خارجية للتمويل، ولكن هذا الاتجاه قد لا يستمر إلى ما لا نهاية فيجب أن تستمر أدوات تمويل مكافحة الإرهاب التقليدية في إبقاء داعش معزولة عن المانحين العميقين فضلاً عن مراقبة التدفق المالي على مستوى الأفراد والتنظيم من الدول الخارجية الثرية التي مّولت سابقاً قضايا جهادية تاريخيا كالسعودية والكويت وقطر.

وبغضّ النظر عن الخطوات التالية في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، اتفق المشاركون في حلقة العمل بأغلبية ساحقة على أن معالجة المظالم الأساسية والعوامل الهيكلية الكامنة التي أدت إلى صعود تنظيم داعش يجب أن تكون عنصراً هاماً في استجابة الائتلاف الشامل. إن هذا الخط من الجهود يستند أساساً إلى الدبلوماسية، سواء من حيث العمل على التوصل إلى تسوية تفاوضية في سوريا، أو ممارسة نفوذ على الحكومة العراقية من أجل محاولة أكثر جدية لتخفيف الطائفية في السياسة العراقية، كما أن النصر العسكري وحده لن يحقق ذلك. وبدون خطوات نحو المصالحة السياسية في كل بلد، سيستمر تنظيم داعش في العمل بين العائدين السنّة المحليين والاستثمار فيهم.

الخروج من الخليج: النفط والاستراتيجية العسكرية الأميركية*

تشارلز غلاسر وروزماري كيلانك، مجلة فورين أفيرز، شباط 2017

لتأمين حرية نقل النفط في الشرق الأوسط، قام الرؤساء الأميركيون السابقون منذ عام 1980 بصد أي محاولة خارجية للسيطرة على نفط الخليج الفارسي، وقد أبلى الرؤساء بلاءً حسناً في هذا المجال واستفادوا بشكل كبير من النفط وحاولوا حمايته إلى حد كبير. وعقب الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي أصابت النظام الدولي تغيرت طبيعة المصالح الأميركية المتعلقة بالنفط التي كانت تعنى بالأمن القومي والازدهار، فأصبحت تتعلق بالازدهار فحسب. أما اليوم، فهل لا يزال النفط الخليجي يستحق الحماية العسكرية الأميركية له؟ ويُتبع هذا السؤال بالعديد من الأسئلة، إلا أن الإجابة تكشف عن أن تكلفة منع حدوث اضطراب رئيسي وكبير يؤثر على النفط الخليجي تقترب من تجاوز المنافع السياسية المتوقعة منه.

يحاجج بعض الخبراء أن تقلّص قدرة أميركا على ضبط اضطرابات النفط في الخليج تحتّم عليها التوقف عن الاستيراد والعمل على تأمين الاكتفاء الطاقوي الذاتي. وهذا الكلام يعدّ بلا معنى لأن سعر النفط في السوق العالمية موحد ولا يقتصر فقط على النفط المستورد من الخليج بل إنه يتعدى ذلك إلى جميع مصادر النفط في العالم لذا فإن أي ارتفاع أو انخفاض في سعر النفط سينعكس سلباً أو أيجاباً على الجميع دون استثناء. إذن حتى لو قامت أميركا بالتوقف عن استيراد النفط من الخليج الفارسي فإنها ستبقى تحت تأثير الاضطرابات في الخليج التي تؤثر على أسعار النفط عالمياً.

من السهولة تصور ما ستؤول إليه الأمور والاضطراب الذي سيصيب النفط في حال انسحاب أميركا في المنطقة. وفي هذه الحال قد تندلع اضطرابات في منطقة الخليج لأسباب عديدة تؤدي إلى تعطيل ضخ النفط وارتفاع في الأسعار. ويمكن أن تشهد المنطقة حينها عدة سيناريوهات للفوضى والاضطراب.

1- حصول مواجهة إقليمية، ونظرياً سيناريو كهذا سيؤدي إلى رفع أسعار النفط الذي بدوره سيؤثر على أميركا كما غيرها من المستهلكين. إلا أن من الصعب حدوث هكذا مواجهة وذلك لعدم وجود قوة مهيمنة على بقية الدول في منطقة الخليج بالإضافة إلى أن العراق استُنزف بعد الغزو الأميركي ويعاني من حالة فوضى

* Charles L. Glaser and Rosemary A. Kelanic, Getting Out of the Gulf: Oil and U.S. Military Strategy, Foreign Affairs, January/February 2017

داخلية، فيما تخضع إيران لعقوبات اقتصادية أدت إلى إضعافها بصورة بالغة، أما السعودية فهي متورطة في حرب على اليمن.

2- حصول حرب داخل منطقة الخليج تؤدي إلى تدمير البنى التحتية النفطية ما يجعل النقل والشحن لموارد الطاقة أمراً غاية في الصعوبة.

3- قيام إيران بتعطيل تدفق النفط عبر مضيق هرمز في محاولة لتهديد أميركا وحلفائها. إلا أن إيران غير قادرة على إغلاق المضيق بصورة تامة فضلاً عن أنها ستواجه معارضة كبيرة من دول الجوار، كما أن التعطيل سيؤدي إلى إلحاق الضرر في صادراتها النفطية. لكن من الجدير بالذكر أن إنهاء الالتزام العسكري الأميركي في الخليج سيؤدي إلى تغيير في بيئة المنطقة، حيث يمكن لإيران أن تفكر في استعادة أمجادها السابقة لا بل قد تنتهك الاتفاق النووي إذا ما تعرضت لفرض عقوبات أو هجوم غربي يدفعها إلى إغلاق المضيق بيد أن هذا السيناريو ليس مرجحاً.

4- المخاطرة الأخيرة في ما يتعلق بتدفق النفط هي الاضطرابات الداخلية في الدول النفطية حيث ستقع ضحية عدم الاستقرار الداخلي الذي سينعكس سلباً على إنتاج النفط. وتشكل السعودية الكابوس الحقيقي إذا ما تحقق هذا السيناريو باعتبارها الدولة المنتجة لأكثر من 10% من النفط العالمي بالإضافة إلى ما تمتلكه من مخزونات احتياطية نفطية للاستعمال في الأزمات. إلا أن السعودية تسعى لحماية مصادر النفط وبناه التحتية فضلاً عن تماسك نظام الحكم ما يبعد عنها شبح الحرب الأهلية أو الثورات. وحتى لو تم تغيير الأنظمة في الدول الخليجية إلا أنها ستسمر في بيع النفط.

في الخلاصة، إذا قررت أميركا الخروج من الخليج عسكرياً فإن مخاطر حصول اضطرابات في أسعار النفط ستزداد في المنطقة، وبشكل رئيسي لما يمكن أن يتعرض له مضيق هرمز. وبحسب توقعات الخبراء فإن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاضطرابات النفطية ستكون هائلة وسيكون العالم في مواجهة أزمة كهذه للمرة الأولى. أما بالنسبة لأميركا وبالرغم من حساسيتها تجاه أسعار النفط إلا أن خسائرها ستكون محدودة في حال إغلاق مضيق هرمز كونها تمتلك مخزوناً احتياطياً للأزمات النفطية بمعدل 700 مليون برميل من النفط فضلاً عن كونها تساهم بـ(4) مليار برميل في منظمة الطاقة العالمية. وهذا ما سيمنح الولايات المتحدة القدرة على امتصاص الأزمة وتداعيتها لفترة من الزمن وتقليص الخسائر.

ولذا تصبح تكلفة التواجد العسكري الأميركي في الخليج أكبر من عوائده، ويمكن لواشنطن من خلال تقليص حضورها العسكري الدائم في المنطقة توفير موارد لاستثمارها في تطوير الاقتصاد الأميركي. وفي سبيل تقليص المخاطر المترتبة على خروج أميركا عسكرياً من الخليج، ينبغي زيادة قدرة الدول الخليجية للدفاع عن نفسها ولحماية منشآتها النفطية عبر رفع مستويات التدريب والتسليح وتشجيع الخطوات التي تعزز الإصلاح والاستقرار السياسي، وإقامة

شبكات أنابيب لضخ النفط إلى موانئ تتيح تجاوز مضيق هرمز وكذلك بناء قدرات تسمح بزيادة كميات الطاقة المخزنة لاستخدامها في حالات الطوارئ وانقطاع إمدادات النفط لأسابيع أو أشهر قليلة. وخلال عقد من الزمن وفي حال لم يصبح الوضع الإقليمي أكثر خطورة تصبح الولايات المتحدة في موقع يتيح لها إنهاء التزاماتها العسكرية في منطقة الخليج.

الشرق الأوسط 2017*

خلاصات مؤتمر عقدته مؤسسة بروكينغز، 14– 15 آذار 2017 **

لا تزال منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة ولا تزال التعقيدات فيها تتأثّر وتنفعل ببعضها البعض. رغم ذلك، يبقى هناك أمل طفيف بمستقبل أفضل.

العراق بعد الموصل[1]

لم يكن هناك شكّ في أنّ داعش سوف تلقى هزيمة عسكريّة قريباً وأنّها سوف تنجر من معاقلها في الموصل والرقّة والحُوَيجة وتلّعفر وغيرها. والآن بعد استعادة الحكومة الأراضي من داعش يُرفع السؤال التالي: كيف يمكن لهذه الدولة الممزّقة أن تمارس عملها الحكومي وأن تبني استقراراً يدوم؟ قارن أعضاء اللجنة وضع العراق الحالي فترة 2007–2009. وأشار الباحثون إلى أنّ بروز ظاهرة داعش دليل على الفشل الحكومي. وأنّ الحلّ السياسي يحتاج إلى إيجاد بعض الحلول للتهديدات الأمنيّة في البلد، وعلى رأسها تهديدات الميليشيات الطائفية. ورأى أحد أعضاء اللجنة أنّ المفتاح لنزع السلاح، وللتسريح، ولإعادة الإدماج، هو خلق فرص عمل. وقد أظهرت التجارب التاريخيّة أنّ حامل السلاح يسارع إلى التخلّي عن سلاحه عندما تكون هناك فرص أخرى. ورغم أنّ السياسة العراقيّة سوف تبقى عنيفة في المدى القريب، يستطيع القادة هناك أن يقدّموا سرداً يساعد البلد على المضيّ قدماً، كما يفعل رئيس الوزراء العبادي في تأكيده على الشراكة الشاملة.

وفيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي، أوضح أحد المتكلمين أن البرلمانيين ليسوا مسؤولون أمام الشعب بل أمام أحزابهم. ومن ثم، فإن هذا النظام الطائفي التمثيلي قد حال دون اتخاذ إجراء جريء لمعاقبة الفاسدين، مع معاقبة اولئك الذين قاموا بعمل جيد ولكنهم أغضبوا أحزابهم (على سبيل المثال، إقالة وزير المالية السابق هوشيار زيباري).

وفيما يخص النفوذ الإيراني في العراق أكد المتحدثون على ضرورة أن تتجنب الولايات المتحدة المنافسة المباشرة مع إيران لأن إيران ستفوز بمعركة الاستنزاف هذه. وعلاوة على ذلك فإن لدى البلدين مصالح متداخلة في العراق.

---

* ترجمة وإعداد زينة طه، طالبة متدرجة في مديرية الدراسات الاستراتيجية

** Conference: The Middle East 2017, Brookings Institute for Middle East Policy, March 14-15, 2017

[1] المتحدثون، إيما سكاي (جامعة يال)، فلورنس غوب (مؤسسة الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية)، كينيث بولاك (مؤسسة بروكينغز)

سوريا بعد حلب[2]

منذ بداية الصراع عام 2011، عمل صناع السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الاوسط على محاولة التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق او لتحقيق النتائج المرجوة. وأصبح هناك تحول كبير داخل المعارضة، ألا وهو تغيير السرد. فمن عام 2011 إلى اواخر عام 2016، كان السرد الطاغي على غالب المعارضة هو السرد الثوري. والسرد الآخر الوحيد كان سرد الرؤية الطائفية لتنظيم القاعدة. إنّ سياسات الولايات المتحدة الحاليّة التي تركز على محاربة داعش تغذّي –ولو عن غير قصد– السرد الأخير. وقد حذّر أحد المتحدثين من أنّه في غضون أشهر قد يصبح السرد الطائفي هو السرد الذي يعرّف المعارضة بشكل دائم.

رأى متحدث آخر أن الحرب الأهلية السورية تتّبع نمطاً قد أظهرته العديد من الحروب الأهلية. ففي حوالي 60 في المئة من الحالات يسعى المقاتلون في مرحلة ما إلى الدخول في مفاوضات سلام جادة وشاملة. وتأتي بعض الظروف لتسهّل هذا القرار: كالجمود العسكري، وتكاليف الحرب المتزايدة، ومحدودية التدخل الخارجي، والوساطة. ومن الواضح أن القضية السورية لا تمتلك كل هذه الظروف. وبالتالي، كما بدا واضحاً من سياق المناقشة، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّه لا يزال هناك شوط طويل قبل الوصول إلى حل حقيقي للصراع السوري.

بالإضافة إلى ذلك قال أحد أعضاء اللجنة أنّ قرارات الرئيس بوتين بشأن سوريا اتُّخِذَت إلى حدّ كبير بحسب اعتبارات روسية داخلية. وكانت رسالة بوتين تفيد بأن الولايات المتحدة في ظل الرئيس باراك اوباما كانت تقوم بصراع "لتغيير أنظمة" في المنطقة. وأنّ بوتين سوف يتصدىّ لذلك، مُظهراً للعالم أن روسيا مستعدة لاستعادة وضعها كقوة عظمى بعد عقود من المهانة.

تمتلك روسيا القوة والنفوذ لتهميش الأسد و/ أو التحرك نحو نوع من التسوية. لكنّ حتى لو فعلت ذلك فإن الأسد لا يمتلك السلطة لإعادة بناء سوريا التي ستكون ذات قيمة لروسيا – سوريا قادرة على استضافة القواعد العسكرية الروسية، وبناء علاقة تجارية سورية – روسية محترمة، أو قادرة على شراء معدات الدفاع الروسية. ونقل أحد المتحدثين أن بعض أعضاء المعارضة السورية كانوا في مناقشات مع الروس وادّعوا بأنّ الروس أبدوا اهتماماً بتغيير سياستهم. وذلك بزعم أنّ القيادة العسكرية الروسية تشعر بالانزعاج، بشكل خاص بسبب عدم انضباط الميليشيات الشيعية الأجنبية التي دفعتها وقادتها إيران في سوريا.

بالنسبة إلى إيران، أشار أحد الأعضاء إلى أن إيران هي المحدِّد الرئيسي لسياسة الأسد في هذه الأيام، وأن إيران لن ترغب في رؤيته مهمشاً، لأن نظام الأسد هو أفضل ضامن لمصلحة إيران الرئيسية في سوريا: أي حزب الله ومكانه المهيمن في لبنان. وقد تطرّق أحد أعضاء اللجنة إلى نجاح إيران النسبي في استخدام الوكلاء، وإلى الفشل الأميركي في سياسة تسليح المعارضين المعتدلين. ورأى أحد أعضاء اللجنة بأنّ إيران تمتلك إيديولوجية سياسية ودينية تخولّها

[2] المتحدثون، فريدريك هوف (المجلس الأطلسي)، باربارا والتر، تشارلز ليستر (مؤسسة الشرق الأوسط)

القيام بتعبئة فعالّة جدّاً. أما الولايات المتحدة وحلفاؤها فكانوا ينظرون إلى الوكلاء دائماً على أنّهم يسهل التلاعب بهم وعلى أنهم شركاء مؤقتون. وقد تأخذ هذه المجموعات الدعم المالي من أميركا، ولكن تبقى أهدافها مختلفة تماماً عن الأهداف الأميركية. في حين أنّ أهداف الجانب الإيراني ووكلائه متطابقة.

وأمّا بالنسبة للولايات المتحدة وإيران، فإنّ مصالحهما متباينة في سوريا. ففي حين أن المصالح الإيرانية يمكن أن تتحقّق وتزدهر في سوريا الفوضوية، تحتاج الولايات المتحدة إلى دولة مستقرة هناك. كما أشار عضو آخر إلى فكرة أنّ الأسد لم يكن أبداً عدواً للولايات المتحدة. وبينما اتفق بعض أعضاء اللجنة على أن تركيز السياسة الأميركية يجب ان يكون على أمن الأميركيين والولايات المتحدة، وقال آخرون إنّ هذا ليس كافياً. وإنّ الولايات المتحدة تحتاج إلى سياسة طويلة الأمد، لا تأخذ في الحسبان المكاسب التكتيكية المباشرة فحسب، بل تحقق أيضاً فوزاً استراتيجياً في روايتها وتساعد على ظهور حكومة مستقرة في سوريا.

هناك عدد من النتائج المحتملة للحرب، بما في ذلك انتصار عسكري حاسم لصالح الأسد. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه على عكس آراء الكثيرين فإن نصر الأسد قد لا يكون أسوأ نتيجة محتملة، بالمقارنة مع انتصار داعش. وبالمقابل يمكن أن يتم التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض الذي يضع حداً للنزاع، إلا أنّ الصراعات التي تنتهي نتيجة المفاوضات ليست بالضرورة مستقرة في المدى الطويل.

إن أسوأ النتائج بالنسبة للولايات المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي هو أن تمتد الحرب الأهلية وأن تزعزع الاستقرار في المنطقة. وكما أوضح أحد الأعضاء فإن أحد أفضل العوامل التي تنبّئ بما إذا كانت ستندلع حرب أهلية في بلد ما هو وجود بلد آخر على حدود ذلك البلد يعاني من حرب أهلية. وبالتالي فإن هذا يعّرض الأردن ولبنان وتركيا للخطر. علاوة على ذلك، تبيّن أن ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة متزامن مع نشوب حروب أهلية. في النتيجة لا يزال الهدف الأمني الرئيسي للولايات المتحدة هو القضاء على الظروف التي تؤدي إلى بروز مجموعات مثل داعش – أي الفوضى، والفراغ، والحرب الأهلية.

المشكلة اليمنيّة[3]

أي تحليل للشرق الاوسط المعاصر يجب أن يحدد أن الأزمات الإنسانية، والانقسامات الطائفية، وفشل الأنظمة السياسية، وتصاعد المنافسة بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى من خلال الوكلاء، والتدخلات الخارجيّة، هي التحديات الرئيسيّة للاستقرار في المنطقة.

[3] إريك بيلوفسكي (معهد واشنطن)، إليزابيث كيندل (جامعة اوكسفورد)، باربارا والتر

إن الوصول إلى حل للحرب الأهلية في اليمن هو بالتأكيد من صالح الولايات المتحدة، لكنّ إيجاد الاستراتيجية لذلك، فضلاً عن إيجاد حل قابل للتحقيق، يبقى بعيد المنال. ظاهر الأمر هو أنّ الحوثيين لديهم اليد العليا، لكنّ مقدار الدعم الذي يتلقونه من إيران ومسارهم الواقعي نحو النصر يبدو غير واضح. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الائتلاف السعودي لمدة سنتين، قدّر أحد أعضاء اللجنة أن حكومة هادي تحقق تقدماً محدوداً في استعادة الأراضي، في حين يبدو أن الحوثيين يريدون أن تكون لهم سلطة على كل اليمن دون أن يضطروا إلى استلام الحكم في البلد.

فيما يتعلّق بالقوى الأجنبية، هناك تعارض في المصالح، وهناك أهداف غامضة. إنّ السعوديين سيخرجون من الصراع بكل سرور إذا كانوا واثقين بأن إيران ستفعل الشيء ذاته. بالإضافة إلى ذلك، أشار أحد المتحدثين إلى أن القيادة السعودية، ولا سيما ولي ولي العهد، تريد أن تكون قادرة على إعلان النصر. وأنّ الإماراتيين الذين يملكون القوة الأكثر فعالية في مسرح الحرب هناك يريدون تجنب الانجرار إلى ثقب أسود، ولكن مع مراعاة حليفهم السعودي. وقال إنّ إيران استخدمت الصراع كوسيلة منخفضة التكلفة لإلحاق الألم بالحكومة السعودية، وقد انجرّت الولايات المتحدة إلى هذه العملية. لكن رغم ذلك، اتفقت اللجنة على أن هناك بعض الامتيازات للولايات المتحدة التي ظلت ملتزمة مع السعوديين رغم افتقار الرياض إلى استراتيجية واقعية فضلاً عن تزايد الالتزامات الإنسانية. وقال أحد المتكلمين إن الولايات المتحدة حاولت مساعدة السعوديين دون أن تتدخل مباشرة إلا أنّها فشلت. ورغم أنّه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى بسهولة عن حليفها السعودي إلا أنّه ليس هناك ما يمكن اكتسابه من التوغّل أكثر في الحرب. ووفق عضو آخر، قد يبقى السعوديون متعنتين بمطالبهم الشاقة على الحوثيين لأنهم يتمتعون بدعم الولايات المتحدة.

انتقلت المناقشة بعد ذلك إلى السبب الآخر الذي لا يزال يربط اليمن بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة وهو وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. رأى أحد المتحدثين إن القاعدة في شبه الجزيرة العربية، مثل داعش في سوريا، تؤدي وظائف الدولة للمجتمعات المحلية بشكل أفضل من الحكومة الوطنية غير الموجودة. ويظهر ذلك أيضاً في مخرجات وسائل الإعلام، حيث إن 3٪ فقط من الإنتاج الإعلامي في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشير إلى الحوثيين وباقي الإنتاج الإعلامي مشغول بتغطية الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها المجموعة. وحذر أحد أعضاء اللجنة من أن إعلان الولايات المتحدة (أو أي دولة) عن تعاون أي يمني مع القاعدة في شبه الجزيرة العربية يجعله في خانة الأعداء سيؤدّي إلى عكس الغرض. ومثل هذه الاستراتيجية سوف تخدم الجماعة الإرهابيّة بشكل مباشر.

وعبّر أحد أعضاء اللجنة عن اعتقاده أنه إذا اشتدت الحملة الأميركية لمكافحة الإرهاب في ظل الإدارة الجديدة فهناك إمكانية تغيّر المعادلة بشكل سلبي. فإذا أقدمت الولايات المتحدة على قتل قادتهم قد يؤدّي ذلك إلى توحيد جهود القاعدة في جزيرة العرب وداعش.

وحدد الفريق أربعة أشكال أساسية لحل الأزمة: الانتصار العسكري، والاحتلال الأجنبي، والتسوية بالتفاوض، والتقسيم. واعتُبرت التسوية بالتفاوض الحل الأكثر ضمانة للسلم، لكن، كما هو الحال في سوريا، يشير التدخل الأجنبي ووجود العديد من الفصائل في الصراع إلى أن الأزمة في اليمن قد تأخذ وقتاً طويلاً.

مستقبل السياسة الخارجيّة السعوديّة[4]

بدأت الرياض في معالجة مستقبلها غير المؤكد بسبب التقلّبات في أسواق الطاقة العالمية، والمسائل الاقتصادية، ونهاية حقبة معيّنة بعد موت الملك سلمان. لكن لا يزال جوهر السياسة الخارجية السعودية هو التنافس المتصاعد مع إيران. واستعرضت اللجنة سجلّ السياسة الخارجية في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات القليلة الماضية، ورأت أنّ تصنيف السياسة الخارجية السعودية بأنها سياسية "رد–فعلية" هو تبسيط مفرط ، إلّا أنّ اللجنة رأت أنّه كانت هناك إخفاقات كبيرة في هذه السياسية.

اعتبر أحد المتكلمين أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية السعوديّة باحتواء إيران قد فشل، كما هو واضح من مرور الاتفاق النووي. واعتبر أنّ الأهداف الثانويّة للسياسة السعودية التي تقتضي بإبعاد حماس والرئيس بشار الأسد عن إيران قد فشلت أيضاً فشلاً ذريعاً. لكن رغم هذه الإخفاقات، نجحت السياسة الخارجيّة السعوديّة في بعض الاوجه: مثل الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي وقمع حركة الاحتجاج في البحرين، فيما يبقى تدخل الرياض "المأساوي" في الحرب الأهلية اليمنية أحد أبرز جهود السياسة الخارجية السعودية في العامين الماضيين.

أكدت اللجنة أن أحد الأسباب المهمة للفشل في الأداء السعودي في السياسة الإقليمية هو عدم كفاية أدواتها، خاصة بالمقارنة مع إيران. ووفقاً لمتحدّث آخر، هناك ثلاثة عناصر حاسمة لسياسة خارجية ناجحة في المنطقة: الاول هو المال؛ الإيرانيون والسعوديون على حد سواء يمتلكون المال إلا أن السعوديين يمتلكون أكثر. لكن لسوء الحظ ثبت أن المال هو العنصر الأقل فائدة من ضمن هذه العناصر. ثانياً، يحتاج البلد إلى قوات عسكرية قابلة للنشر لمساعدة الحلفاء والوكلاء والعملاء. والمملكة العربية السعودية عاجزة بشكل كبير مقارنة مع إيران في ما يتعلق باستخدام القوة الصلبة. وأخيراً، تتطلب السياسة الخارجية الفعالة حلفاء اوفياء وموثوقين للمساعدة في تنفيذ السياسيات في البلاد. وقد ثبت أنّ للإيرانيين حلفاء وعملاء مكّرسون و فعّالون – كما شوهد في لبنان و سوريا و العراق – في حين أن السعوديّة تواجه العديد من المشاكل من حلفائها في الخليج ومع الحلفاء الغربيين.

لم يكن السعوديون راضين على الرئيس اوباما، وكانوا يعتبرون إدارته مؤيدة للثورات في العالم العربي، وبالتالي كانوا يرونها كتهديد وجودي للمملكة. ومع انتخاب ترامب، كما أشار أحد أعضاء اللجنة، كانت ردّات الفعل مزيجاً من

[4] المتحدثون: بروس رايدل (مؤسسة بروكينغز)، ف. جورج جوس (جامعة أ أند إم تكساس)، جان فرانسيس سيزنك (جامعة جورج تاون)

الخوف والرجاء. وهناك انطباع سار بأن الإدارة الأميركية الجديدة لن تزعج الحكومة السعودية بـ "هراء مثل حقوق الإنسان او المساواة بين الجنسين"، لكن لا يزال هناك قلق بالغ بشأن كيفية تعامل فريق البيت الأبيض الجديد مع التحدي الإيراني.

وفي ما يتعلق بجولة الملك السعودي في شرق آسيا، اوضحت اللجنة أن الرحلة الشرقية تهدف إلى جذب استثمارات جديدة ومواجهة إيران على الصعيد الدولي. فزيارة الصين تشير إلى التوجه الاستراتيجي الطويل الأمد للمملكة لأنها تعترف بالدور الأميركي المتراجع في الشؤون العالمية فتسعى لجذب البديل المحتمل. ومع ذلك، أشار عضو آخر إلى أنه رغم تطلع السعوديين لتوسيع علاقاتهم في آسيا فهم يدركون أيضاً أن الولايات المتحدة لا تزال، على الأقل حتى الآن، القوة الرئيسية في المنطقة.

ورأى أحد المتحدثين أن الولايات المتحدة يجب أن تجد وسيلة لمساعدة السعوديين على إنهاء حربهم الكارثية في اليمن. وقد قاد السعوديون سباق التسلح الإقليمي مع ثالث أكبر ميزانية دفاع في العالم، ولكنهم لا يزالون يترددون في استخدام جيشهم بعد أدائه الضعيف ضد الحوثيين. وبالنتيجة اقترحت اللجنة أن تعترف الولايات المتحدة بوجود تهديد إيراني جدّي في اليمن، وأن تقنع بعدها السعوديين بأنّ تدخلهم غير فعال، هذا إن لم نقل بأنّه أدّى إلى عكس الطلب، وأنّ عليهم الخروج سريعاً من المعركة بشرف.

أما بخصوص دور السلفية الوهابية في السياسة الخارجية للمملكة فقد رأى المتحدثون أن القيادة السعودية فقدت السيطرة على السلفية كأداة سياسية في الخمسينيات او الستينيات. ولوحظ أن هناك أيضا فارقاً متزايداً بين الأجيال بحيث يشعر جزء كبير من الشباب السعودي بالانفصال عن الحكم الديني الصارم بل ويمتلكون حس التمرد عليه. ومع ذلك، فإن الحكومة السعودية بشكل عام لا تزال حذرة من الإسلاميين، لأنهم يشكلون في نهاية المطاف تهديداً لشرعية النظام الملكي.

بالإضافة إلى ذلك لا تزال المملكة العربية السعودية تبحث عن مكانها المناسب في بيئة جيوسياسية سريعة التغيّر. وقد أثّر انهيار أسعار النفط على المملكة، لكن أعضاء اللجنة اتفقوا على أن القيادة قد استفادت من الأزمة وتعاملت معها كفرصة للقيام بإصلاحات جوهرية. ومن المؤكد أن المشروع المحلي المركزي لولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، رؤية 2030، لن يتحقّق بالكامل. إلا أن الفريق أثنى على التحسينات الحقيقية في زيادة الضرائب وتقليص الدعم الحكومي وتشجيع التنوّع الاقتصادي. ولا يزال أكبر قلق فيما يتعلّق بالشأن الداخلي للمملكة الآن هو عدم وضوح مستقبل الخلافة عقب وفاة الملك سلمان. فيبقى أن نرى كيف ستحل العائلة المالكة الخطوة غير المسبوقة لنقل السلطة إلى جيل جديد.

اختُتم الحديث حول المملكة السعودية بإمكانية حصول مصالحة إيرانية–سعودية. واتفقت اللجنة بأكملها على أن طهران ستكون أكثر استعداداً لأخذ إمكانية المصالحة بعين الاعتبار، لأنها فازت بشكل كبير في سباقاتها بالوكالة –

اليمن وسوريا والعراق. ولهذا السبب لن يكون السعوديون مستعدين للنظر في التقارب في المستقبل المنظور. بدلاً من ذلك، قد تحاول المملكة العربية السعودية أن تكون أكثر ذكاءً (وأكثر اقتصاداً) في مواجهة إيران، كما بيّنت بالفعل في جولة الملك الآسيوية. إذا كان الإيرانيون يريدون المصالحة حقاً عليهم أن يتخلّوا عن شيء للإتيان بالسعوديين إلى طاولة المفاوضات. ورأى أحد أعضاء الفريق أن أسهل مكان لذلك هو اليمن، الذي تعتبره المملكة العربية السعودية الفناء الخلفي لها، في حين أنّ إيران تتمتّع بمصالح محدودة فيه فقط. وبغض النظر عن ذلك، بدأ السعوديون بإلغاء التركيز على الجهود المكلفة مثل سوريا من خلال تخليهم عن إصرارهم على مغادرة الأسد. كما أن الدعم المقدم لمصر يمكن أن ينخفض مع الواقع المالي الذي قد يفرض على المملكة اتخاذ قرارات صعبة.

سيراقب السعوديون الإدارة الأميركية الجديدة عن كثب عند تعديل سياستهم الخارجية. فإذا كانوا يعتقدون أنّ فريق ترامب مؤهل فمن المرجح أنهم سوف يعتمدون المداومة على العلاقة التقليدية مع الولايات المتحدة الأميركية. إلّا أنّه مع ذلك تواصل المملكة الاستعداد لشرق أوسط بلا قيادة أميركية.

إيران: إلى أين؟[5]

لعب باراك اوباما دوراً رائداً في إحداث تغيير جذري في العلاقة بين إيران وباقي العالم. ومع ذلك لا تزال إيران تلعب دوراً محورياً في الحروب الأهلية التي تستهلك الشرق الأوسط – في سوريا والعراق واليمن. وقد يتغيّر مستقبل العلاقات الدولية الإيرانية ومشاركتها في المنطقة بشكل كبير في أيار/مايو 2017، حيث يتوجه البلد إلى صناديق الاقتراع للانتخابات الرئاسية.

ناقشت اللجنة احتمالات ولاية ثانية للرئيس الإيراني حسن روحاني. واتفق جميع المتحدّثين على أن النظام يؤيد بطبيعة الحال إعادة انتخاب روحاني على الرغم من أنه سيكون من المهم معرفة ما إذا كانت الفصائل المحافظة في إيران قادرة على التوحد ضده. وفي نهاية المطاف فإن خسارة روحاني ستشير إلى نبذ شعبي للسياسات التي كان النظام يتابعها. وفي هذه الحالة سوف يتخلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي عن السياسات التي كان قد وافق عليها سابقا، ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمال المواجهة مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك فإن روحاني هو يد مجربة وموثوقٌ بها في بيئات سياسية دولية وإقليمية ومحلية غير متوقعة وسريعة التغيّر. لكن يبقى روحاني رجل دين، وليس مصلحاً حقيقياً، ويرى أن النظام السياسي الإيراني يحتاج إلى بعض الإصلاحات لأنه نظام يحتاج للتغيّر من جذوره. ومن المرجح أن يركز روحاني في فترة ولايته الثانية على الإصلاحات الاقتصادية، وهو برنامج يحظى بدرجة من التوافق في الآراء بين الأطياف السياسية.

---

[5] **سوزان مالوني (مؤسسة بروكينغز)، ماثيو ماكلنيس (مؤسسة أميركان إنتربرايز)، كريم سجادبور (وقفية كارنيغي للسلام الدولي)**

رأى أعضاء اللجنة أن تغييراً جذرياً في القيادة على مستوى الرئاسة يبدو غير محتمل، أن التغيير الجذري على أعلى مستوى، مستوى المرشد الأعلى، يبدو أبعد احتمالاً. وتناولت المناقشات سياسة إيران الإقليمية، خاصة فيما يتعلّق بالعراق وسوريا. ورأى أحد أعضاء اللجنة، أن إيران تشعر بالارتياح نسبياً لأنها تؤمن أهم مصالحها في كلا البلدين. في العراق، منعت إيران ظهور دولة معادية جديدة قد تهددها او قد تسمح للولايات المتحدة او لقوة أجنبية أخرى بأن تعمل بحريّة في جنبها. وفيما يتعلّق بالحرب السورية التي تعتبرها إيران حرب استنزاف، والتي لها سيطرة أقل عليها، فلا يبدو أن أي تغييرات كبيرة في سياسات الولايات المتحدة او روسيا او تركيا او إسرائيل يمكن أن تعطل السياسة الإيرانية، التي يبدو أنها —على الأقل في الوقت الحالي — ناجحة في خدمة مصالح إيران.

بالنسبة للاستراتيجيات والتكتيكات الإيرانية، لوحظ أن مشاركة إيران في سوريا أثبتت أن استراتيجية الوكلاء التي خدمت إيران بشكل جيد في الماضي غير كافية للحروب التي تشارك فيها إيران الآن. في سوريا والعراق، تواجه إيران الحقيقة المهينة بأنها غير قادرة على ضمان أمان الحكومات الصديقة المعنية دون مساعدة من قوة أجنبية (روسيا والولايات المتحدة على التوالي).

ووفقاً لما ذكره أحد أعضاء اللجنة، فإن إيران تستخدم الوكلاء لسببين: للقيام بحرب غير تقليدية عندما لا تستطيع إيران (أو لا تريد) أن تفعل ذلك مباشرة، ولنشر أيديولوجية إيران ونفوذها السياسي خارج حدودها. وقد أصبحت شبكات الوكلاء هذه مشكلة متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها على مر الزمن. على سبيل المثال، حزب الله هو وكيل إيراني حقيقي، وقد أُدمج بالفعل في إطار الأمن الإيراني، كجزء من استراتيجية الردع الشاملة للجمهورية الإسلامية. وبمجرد أن يُرسخ الجناح السوري لحزب الله نفسه فإن حصص إيران في سوريا ستزداد بشكل كبير. هذا النمط يمكن أن يحصل أيضاً في اليمن. إذا كان الحوثيون من الوكلاء الإيرانيين الحقيقيين (وهم لا يزالون بعيدين عن أن يكونوا وكلاء حقيقيين، على حسب رأي أحد أعضاء اللجنة)، فإن الحرب اليمنية لن تعود فرصة لإيران فقط، بل إنها ستصبح حرباً ضرورية.

وأشار أحد أعضاء الفريق إلى أن الفرق في التوترات الإيرانية السعودية بين الماضي واليوم هو أنه لا الرياض ولا طهران تعملان على الحد من إمكانيات التصعيد. وفيما يتعلق بموضوع الاستفزازات الأخيرة التي قام بها الإيرانيون في الخليج الفارسي لوحظ أن إيران تسعى إلى ردع الولايات المتحدة. إن المضايقات المستمرة ترسل رسالة إلى الولايات المتحدة وإلى قوى أجنبية أخرى بأنها لا يمكنها التدخل في المجال البحري او البري الإيراني دون عقاب.

ثم تحول الحديث إلى الاتفاق النووي الإيراني. ولاحظ أحد أعضاء اللجنة أنه في الحالات القليلة التي أقبلت فيها الجمهورية الإسلامية على المساومة، فعلت ذلك كنتيجةً للضغوط الدولية الكبيرة والموحدة المقرونة بالدبلوماسية الأميركية. وفي حين أيد المرشد الأعلى الاتفاق في نهاية المطاف فإن خطة العمل الشاملة المشتركة لم تؤد إلى الانتعاش الاقتصادي الذي طُلب من المواطنين الإيرانيين أن يتوقعوه. وبسبب النظام الاقتصادي الإيراني لا يزال من

غير المرجح حصول ذلك الانتعاش. مع ذلك، أشار أعضاء اللجنة إلى أنه من غير المحتمل أن تخرج إيران من الصفقة، على الرغم من جهودها الرامية بدفع الظروف والتهديدات العامة نحو الانكماش. ويجب أن يكون المجتمع الدولي والولايات المتحدة موحدين قدر الإمكان في الاستجابة على استفزازات إيران. وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن قلقه من أن تؤدّي إدارة ترامب في نهاية المطاف إلى تفكيك الصفقة، مما قد يترك انطباعاً لدى الرأي العام العالمي بأن إيران هي الجهة العقلانية، وأن الولايات المتحدة هي المتصرّف غير العقلاني والذي يُلام على إلغاء الاتفاق التاريخي.

وأعرب المجتمعون عن القلق حيال التهديد الذي قد تفرضه إدارة ترامب على إيران. ثمة قلق داخل القيادة الإيرانية حول وجود أفكار لتغيير النظام في الإيراني في أذهان رجال الدولة الجدد في أميركا وهذا القلق الذي قد يصل إلى حدّ الجنون عندهم ناتج عن خوف عميق من أن العالم مصطف في جبهة مشتركة ضد طهران. فإذا كانت إدارة ترامب تعمل على هذه النظرة – نظرة تغيير النظام – فإن ذلك قد يثير ردة فعل حقيقية.

روسيا في الشرق الاوسط [6]

إن السياسة الخارجية الروسية في السنوات القليلة الماضية مليئة بالتناقضات. تحاول روسيا تقديم نفسها على أنّها قوة تسعى لإيجاد الاستقرار في الشرق الاوسط، في حين أنّ أحد أهم مصالحها في المنطقة – أي ارتفاع أسعار النفط – يعتمد بشكل كبير على عدم الاستقرار. إلا أن روسيا لا تمتلك الموارد الدبلوماسية والسياسية التي تخوّلها الحفاظ على هذا التوازن المطلوب. وبمجرد أن ينتقل المجتمع الدولي من إدارة الصراع إلى بناء السلام في المنطقة لن يكون لروسيا أي دور لتلعبه، ولن يكون لها موارد للاستثمار، ولا تجارب للمشاركة.

وبالرغم من أن النفط هو بالتأكيد مصلحة روسية مركزية في الشرق الاوسط فقد لخّص أحد أعضاء الفريق قلق موسكو بشأن المنطقة في كلمة واحدة: الأمن. فالعامل الرئيسي الذي دفع تدخل موسكو في سوريا هو تحقيق الأمن. وكما كان الحال في الحرب الباردة تعتمد روسيا على قدر معين من الصراع، ولكنها تحتاج أيضاً إلى الحد من انتشار هذا الصراع لئلا يصبح خارج نطاق السيطرة.

وفيما يتعلّق بالمصالح المشتركة بين روسيا والدول الأخرى فإنّ المصالح المشتركة بين روسيا وإيران أكثر من المصالح المشتركة بين روسيا وتركيا إلا أنّ روسيا تفضّل التعامل مع الأتراك على التعامل مع الإيرانيين لأنه أسهل من جهات عديدة. بالإضافة إلى ذلك، رغم المصالح المشتركة بين روسيا وإيران، تفضّل كلٌ منهما نتائج مختلفة في سوريا: ففي

[6] المتحدثون: بافيل باييف (مؤسسة اوسلو لدراسات السلم)، مارك كاتز (جامعة جورج مايسون)، يوري تشوكوف (جامعة ميتشيغان)

حين تهتم موسكو بحل النزاع على المدى الطويل بشكل يحفظ كرامة مختلف الأفرقاء المختلفة، تبدو إيران (كما هو الحال مع تركيا) موجودة هناك للبقاء، وقد تفضل القتال حتى النهاية لضمان انتصار الأسد.

وعلى الرغم من أن روسيا تتفق عادة مع إيران ضد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، فإن لدى موسكو والرياض مصلحة مشتركة قوية في ارتفاع أسعار النفط. في حين أن مصالح روسيا والسعودية مختلفة في قضية اليمن. فالصراع اليمني، من وجهة نظر روسية، هو إلهاء مناسب للمملكة العربية السعودية يمنعها من التركيز على دعم المعارضة في سوريا. وفي الوقت الراهن تعترف المملكة السعودية بأن الأسد قد يبقى في السلطة في المستقبل المنظور.

أخيراً من غير المرجح أن تتغاضى روسيا عن أي هجمات من مرتفعات الجولان على إسرائيل. إن مثل هذه الهجمات مستحيلة على أي حال، لأن حزب الله مشغول تماماً بالحرب في سوريا. وروسيا لديها الكثير لتخسره من تدهور العلاقات مع إسرائيل، التي تعتمد عليها موسكو للتكنولوجيا الحديثة والتعاون الأمني والتجارة. واوضح أحد المشاركين أن مشاركة روسيا في الشرق الاوسط لا تعتمد كثيراً على الأحداث في الشرق الأوسط نفسه كما تعتمد على الأحداث بين روسيا واوروبا. الشرق الأوسط هو مسرح ثانوي، والتدخّل الروسي في منطقة الشرق الأوسط طالما كان من كماليات روسيا، لا من حاجاتها.

استراتيجية الشرق الأوسط *

تقرير نهائي عن استراتيجية الشرق الاوسط، اللجنة برئاسة مادلين اولبريت وستيفان هادلي،

المجلس الأطلسي، 2016 [1]

إنّ الشرق الأوسط ليس محكوماً بأن يكون في حلقة منهكة من الصراعات، وليست أي من المشكلات التي تعاني منها دول تلك المنطقة بحتمية أو غير قابلة للعلاج، إلا أنّ الحقيقة الموجودة اليوم تبقى صارخة وواضحة: هناك أزمة عالمية منبثقة من الشرق الأوسط تفرض على معظم دول المنطقة حالة من الفوضى والعنف وتُوصل تهديد وحقيقة الإرهاب إلى ما هو أبعد من المنطقة بكثير. لكن ليس في الشرق الأوسط تحدّيات فقط بل هناك فرص أيضاً.

للتمكّن من الاستفادة من هذه الفرص يجب تحويل المسار السياسي في المنطقة من مسار الدول الفاشلة والحروب الأهلية إلى نظام دول مستقلّة تعيش في أمنٍ واستقرار. لا شكّ أنّ دول المنطقة وشعوبها هم المتأثر الأكبر ممّا يجري في المنطقة، إلّا أنّ للولايات المتّحدة كذلك مصالح جوهريّة تؤثّر على حياة ومعيشة الأميركيين وعوائلهم: كدفع خطر الإرهاب عن المواطنين، وحماية الاقتصاد الأميركي، تقوية الأصدقاء والحلفاء، وتعزيز العمليات العسكرية العالمية الأميركية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجنب الكوارث الإنسانية التي تزعزع الاستقرار.

إن تعزيز المصالح الأميركية سوف يحتاج لأكثر من "استراتيجيّة أميركيّة" موحّدة. فمن هو في الخارج لا يمكنه أن يصلح ما يعاني منه الشرق الاوسط. كذلك هو لا يمكنه غضّ البصر عن تداعيات (أزمات الشرق الأوسط) العالميّة والاكتفاء بمزيج من السياسات الدفاعية، والتفكيك، والاحتواء. إنّ الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط غير قابلة للإحتواء. وإنّ خيار الانعزاليّة في ظلّ هذه الأزمة وهمٌ خطير.

---

* **ترجمة وإعداد إسراء محيدلي وزينة طه، طالبتان متدرجتان في مديرية الدراسات الاستراتيجية**

1 MIDDLE EAST STRATEGY TASK FORCE, Co-Chairs Madeleine K. Albright Stephen J. Hadley, the Atlantic Council, 2016

نهج استراتيجي جديد في قيادة المنطقة

ما نقترحه هنا هو منهج استراتيجي جديد يؤكّد على الشراكة. بمقتضى هذا المنهج الجديد يجب أن يتحمّل قادة وشعوب المنطقة كامل المسؤولية فيما يخص التخطيط لرؤية جديدة ومشرقة لمجتمعاتهم. وفي الوقت ذاته تقوم قوى خارجيّة مثل الولايات المتحدة بمساعدتهم في حل الصراعات العنيفة التي تحول دون تحقيق أي خطّة مقدّمة من قبل المنطقة.

هذا النهج الاستراتيجي الجديد هو رهان على شعوب المنطقة. والشراكة المتصوّرة تمتد على مجموعة واسعة من الفعاليات الإقليمية، لا على الحكومات فحسب. إن الشباب، والمرأة، والقطاع الخاص، والمجموعات المحلية المدنية، ورجال الأعمال، وفاعلي الخير، والأساتذة والمعلّمين، والمواطنين المهتمّين، كلّهم لديهم دور ليلعبوه. المطلوب هو نهج جامع للمنطقة.

هذا النهج الاستراتيجي الجديد يتصور أجندة عمل من شقين يُنفّذان في آنٍ واحد. تقوم القوى الخارجية بالتعاون مع الفعاليات الإقليمية بقيادة مشروع تقليص الحروب الأهلية، والتخفيف من المعاناة الإنسانية، وإزاحة داعش من أراضيها. وفي الوقت ذاته، تقوم الفعاليات الإقليمية بالتعاون مع القوى الخارجيّة بفتح مخزن الموارد البشرّية الغنيّة – لكن غير المستثمرة – الموجودة في المنطقة، ولا سيما فيما يخص المواهب المهملة لعنصر الشباب وللنساء.

هذا التقسيم المكمل للجهود بين الفعاليات الخارجية والداخلية يمثل ميثاقاً لمنطقة الشرق الأوسط يدحض الفرضيات القديمة التي تقول إنّ على البلدان والشعوب أن تختار بين الأمن والحرية. كلّما تقدّمت حكومات المنطقة في خطواتها بإصلاح نظام الحكم وبتحسين حياة الشعوب عندهم اكتسبت شرعيةً أكثر واستطاعت أن تتوقّع دعماً اكبر من أميركا ومن شركائها عبر الأطلسي.

تنفيذ الشق الاول: تحقيق السلام والأمن

بما أنّ الشق الأول يركز على القضايا الأمنية التي تأتي من الأعلى فنزولاً، على القوى الخارجية رفع الأعباء بالتعاون الكامل مع الفاعليات الإقليمية الراغبة في المشاركة في هذه الاتفاقية. إن المهام المطلوبة شاقة لكنّها قابلة للتنفيذ. وهي تبدأ مع الدول الأربع في المنطقة الغارقة في الصراع الأهلي.

في سوريا، الانتهاكات الإنسانية التي يقوم بها نظام الأسد توفر الثروة التي يستثمرها داعش للتجنيد: يجب أن يُحجَّموا نظام الأسد، بالعمل العسكري إذا اقتضى الأمر، وسوف يقتضي الأمر العمل العسكري على الأرجح. ويجب تقوية مجموعات المعارضة حتّى تتمكّن من حماية المدنيّين من النظام، وكذلك ملاحقة داعش والقاعدة بدعم خارجي. يجب أن يتم الإسراع بعمليّة القضاء على داعش في سوريا وأن تبدأ عملية إعادة بناء الدولة في ذلك البلد

المدمّر. وعندها يجب أن يُستعمل هذا الإسراع في العمل العسكري كوسيلة ضغط على النظام وعلى القوى الخارجية التي تدعمه للتوصل إلى حل سياسي.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ جزءاً أساسياً من هذا الحل يتمثل في دعم الجهود المبذولة من القاعدة إلى القمة التي تُشرك المجموعات المدنية المحلية والسوريين الذين اضطروا لإقامة حكم ذاتي بسبب انهيار الدولة. وفي حال استطاع البلد أن يستمر ككيان واحد يجب على الحكومة السورية الجديدة أن تعطي المحافظات والحكومات المحليّة استقلالية أكبر وموارد أكثر حتى تتمكن من تحمّل مسؤولية أكبر تجاه مواطنيها ويجب أن تعطي مواطنيها صوتاً أكبر في مستقبل بلادهم. هذا "نموذج جديد من الحكم الوطني" وهو ذو أهمية ليس للدول الخارجة من حرب أهلية فقط، بل لدول المنطقة التي تسعى لتعزيز شرعيّتها وللحصول على دعم أكبر من شعبها.

في العراق، الجيش الوطني الذي يتلقّى دعماً كاملاً من عناصر خارجيّة يجب أن يأخذ بزمام الأمور في هزيمة داعش. إن ترك هذه المهمة للميليشيات الشيعية يعني تسريع انزلاق العراق نحو الهاوية. ويجب على الحكومة العراقية – مرّةً أخرى، بدعم وتشجيع خارجي كبير – التركيز على المصالحة والاستقرار. وسيستلزم ذلك: التصدي للاحتياجات الأنسانيّة، والتغلب على التوترات الطائفية، واستعادة الحكم المحلي الفعال، وتحفيز الانتعاش الاقتصادي في المناطق المحررة. إنّ بقاء العراق كدولة موحدة يعتمد بشكل كبير على أن تُعتبر الحكومة ضامناً أكبر للمصالح السنيّة العربيّة من داعش. بالإضافة إلى ذلك سوف يتطلب الأمر أيضاً، كما في حالة سوريا، إقامة نموذج حكمٍ جديد يعطي استقلاليّةً أكبر وموارد أكثر للمحافظات وللحكومات المحلية. وعلى الفعالين الخارجيين الضغط على الحكومة في بغداد وعلى الحكومة الإقليمية الكردية لتسوية خلافاتهما. كما يجب التطرّق إلى مسألة تفشّي الفساد. إن الحكم المحلّي المدعوم يمكن أن يشكّل مرّةً أخرى جزءاً كبيراً من الحل.

في ليبيا، التاريخ يحتّم بأن يكون لشركائنا الاوروبيين دوراً قيادياً هناك. رغم ذلك، سوف تحتاج القيادة الأميركية لدفع أوروبا المقسّمة ولجمع لاعبين خارجيّين – بمن فيهم عدّة لاعبين من الشرق الأوسط – لتقديم دعم موحّد لحكومة الوفاق الوطني، بدلاً من الفصائل المحلية.

في اليمن، يجب على الفعالين الخارجيين أن يقنعوا المملكة العربية السعودية بإعطاء الأولويّة للتوصّل إلى حل سياسي بدلاً من إطالة الصراع. وفي الوقت نفسه يجب أن تتوّقف العمليات العسكريّة للجيش الحوثي قرب الحدود السعوديّة وعبرها. وكما في سوريا، أصبحت اليمن كارثة إنسانيّة تحتاج إلى جهود لاعبين خارجيّين وإقليميّين على السواء للتخفيف من الأزمة. كما يجب أن تستمر جهود مكافحة الإرهاب ضد فرع القاعدة هناك.

إن العمل على تحجيم هذه الحروب الأهلية سوف يتطلب عزيمة قوية. إلّا أنّ الشق الاول من الاستراتيجيّة يجب أن يتطرّق إلى مهام أخرى كذلك.

مع انتظار تنفيذ حلّ دائم ومحكم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تحت عنوان حل الدولتين، يجب المضي قدماً والإسراع بمهمّة بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية، إلى جانب تشجيع إسرائيل لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني مع السلطة الفلسطينية.

التغييّرات السياسية في تركيا والمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة تتطلّب اقامة حوار استراتيجي أكثر متانةً وقوةً بين أنقرة وواشنطن. وهذا أمر بالغ الأهمية ليس فقط لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الدولتين مثل تدفق اللاجئين، وداعش، ونظام الأسد، بل هو مهم لحل القضايا الراهنة في العلاقة الثنائيّة الأميركية–التركيّة، كالعلاقة مع السوريّين الأكراد.

يجب ردع التدخل الإيراني في العالم العربي، حتى لو تمّ إشراك طهران بمسائل ذات اهتمام مشترك (مثل الاتفاق النووي في 2015). يجب أن يطمئن حلفاء أميركا وأصدقاؤها إلى أن الولايات المتّحدة تعارض الهيمنة الإيرانيّة وأنّها سوف تتعاون معهم لمنعها.

ينبغي أن يتخطّى دعم اللاجئين مسألة توفير الاحتياجات الأساسية وأن يُعمل على دعمهم للاندماج الاقتصادي في البلدان المستضيفة لهم وأن يُعمل على تمكينهم للعودة إلى بلدهم. إن المنطقة بحاجة إلى اعتماد نهجٍ آخر في مسألة دعم اللاجئين والنازحين الداخلين. واحتمال عودة البالغين غير القادرين على جمع المدخرات والأطفال المحرومون من التعلم إلى بلادهم الأصلية ومشاركتهم في عملية إعادة البناء ضئيل. والدول التي تحمل العبء الأكبر من اللاجئين – الأردن ولبنان وتركيا – لديها الجدارة لتلقّي دعم قوي ومستدام. الّا أنّ الأعباء ثقيلة، وهناك حاجة للابتكار بطرق الدعم لهم. على سبيل المثال، المدفوعات النقدية للاجئين بدلاً من المساعدات العينية للصرف أن تحرّك الاقتصادات المحلية وتخفف الاستياء على المستوى المحلي. وعلى عكس المعتقدات الشائعة فإن منح اللاجئين الحق القانوني للعمل في الأسواق المحلية يمكن أن يعود على الضرائب المحليّة بأرباحٍ كبيرة تؤدّي بدورها إلى النمو الاقتصادي العام.

تنفيذ الشق الثاني: إطلاق العنان للطاقات البشريّة والاقتصاديّة الكامنة في المنطقة

الشق الثاني من النهج الاستراتيجي الجديد يركّز على التحولات السياسية والاقتصادية ويتطلب إصلاحات جوهريّة في دول المنطقة. وهذه تغييرات صعبة تتطلب تشجيعاً قوياً من القوى الخارجية الداعمة. لكن ما لم تتحرك الدول الإقليمية بحزم نحو تقديم عقد اجتماعي حديث يقوّي المواطنية ويعزز المساءلة، فلن يؤتي رأس المال الذي يسُتثمر في المنطقة ثماره. هناك عدّة خطوات مترابطة يجب القيام بها لترسيخ مثل هذا العقد الاجتماعي الحديث.

الخطوة الأكثر أهمية هي **تطوير الموارد البشرية في المنطقة** – بما في ذلك الشباب والنساء – لضمان استدامة التغيير. على صعيد التعليم الأساسي يجب أن تحصل استثمارات استراتيجية بجودة التعليم الذي يكون متناسباً مع القرن الواحد والعشرين. المؤسّسات التعليمية الحاضرة تحتاج، في الكثير من الحالات، إلى عمليّات إصلاح شاملة. وفي الواقع، ينبغي أن تُعطى المحليات دوراً أكبر في تحديد الاولويات التعليمية على حساب البيروقراطيات الكبيرة والمركزيّة. تأهيل الأساتذة، والاستخدام الذكي للتكنولوجيا، وبرامج التبادل، والتواصل الزائد مع الجامعات ذات النمط الأميركي كلها أمور ضرورية. كما ينبغي أيضاً تطوير برامج التدريب المهني، والتعرف إلى الاحتياجات الواقعية لسوق العمل.

من المهمّات المشتركة التي يجب أن تنفّذ مهمة **دعم وتسهيل "الانفجار الكبير" في التشريعات الإصلاحية لتعزيز التجارة أكثر، والاستثمار، والتكامل الاقتصادي، مع تركيز خاص على تقوية رجال الأعمال**. من شأن ذلك أن يؤمن ضمانة للمواطنين المتعلّمين بأن يجدوا فرص عمل عندما يكملوا دراستهم. يجب أن لا تكون الحكومات عائقاً أمام الابداع الاقتصادي. كذلك ينبغي تقديم الحماية والحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل المساعدات العامة وجعلها مساعدات موجهة للفقراء، وكذلك من المهم جداً خلق بنوك مركزية مستقلة وقادرة. يجب خفض الحواجز التجارية والقضاء عليها في نهاية المطاف. في ما يخص تونس – الرائدة في الإصلاحات السياسية في حقبة ما بعد الربيع العربي، والتي تعتبر دلالة على اتّجاه الرياح في المنطقة من نواحٍ عديدة – يجب أن لا تُترَك لكي تفشل اقتصاديّاً.

كما ينبغي على الحكومات تمكين وتحفيز، مشاركة المواطنين على حد سواء، في حل المشكلات المدنيّة. وهذا يعني إعطاء مساحة للأنشطة المدنية وتشجيع وتمكين الجماعات المدنية المحلية وأصحاب المشاريع الاجتماعية، وبالأخص النساء والشباب، من أن يكونوا منتجين ومبدعين. وهذا يعني دعم تطوير المهارات، والمبادرات المدنية، والحوارات العامة التي تساعد على خلق مجتمعات أكثر مرونة وحيوية. كما أنّه يعني تشجيع وتمكين المرأة من لعب دور أكبر في الحياة الاقتصادية والحياة العامة. ويعني أيضاً بناء قنوات تواصل بين المجموعات المدنية المحلية وبين الحكومات.

الحكم الجيد – خاصة السلطات المقتدرة والحكومات المحلية التي تتمتّع بغنىً في الموارد – يجب أن يكون أولوية. إن توفير الأمن في مواجهة الإرهاب دون المساس بحقوق المواطنين ليس بالمهمة السهلة، إلا أنه شرط أساسي لهزيمة تهديد الإرهاب. يجب اقتلاع جذور الفساد، وتقديم الخدمات الأساسية ببساطه وفعاليّة. ينبغي تمكين الحكومات المحلية من حل المشاكل المحلية، كما أنّه ينبغي للبلدان تطوير معايير اصلاحيّة خاصة بها. كل هذا التشجيع والدعم الخارجي مهم. لكن المبادرة من داخل المنطقة أمر إلزامي.

يمكن أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير **من "إطار إقليمي" للحوار والتعاون**. وهذا الإطار يشمل القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويتجاوز المنظمات القائمة المحدودة العضوية مثل الجامعة العربية، التي لا تشمل لاعبين إقليميين مهمين مثل تركيا وإيران وإسرائيل. مثل هذا الإطار يمكن أن يساعد في إخماد الصراعات وتشجيع التعاون، ووضع معايير متفق عليها لسلوك الدولة، وتحفيز ودعم خطوات إيجابية من قبل الدول في المنطقة. ويمكن تطوير ميثاق يتضمن المبادئ الأساسية، وتطوير آلية لتشجيع الامتثال لأعراف متفق عليها. وهذا الإطار يمكن أن يساعد في تقليص الحروب الأهلية وفي نهاية المطاف قد يخفّف من وطأة المواجهة السعودية–الإيرانية. ومن شأنه أن يساعد في إنشاء نظام إقليمي أكثر استقراراً بين الدول والمحافظة عليه، حتى أنّه يمكن أن يصبح محركاً لدفع قضية السلام العربي– الإسرائيلي.

كما أنّ الشرق الأوسط قد يستفيد بشكلٍ هائل من إنشاء **صندوق للتنمية الإقليمية لإعادة الإعمار والإصلاح**. إن غياب مثل هذه المؤسسة — والتي ستشمل مشاركة من داخل ومن خارج المنطقة — أمرٌ ملحوظ. وينبغي على دول المنطقة اقتراح وتصميم وتمويل هذا الصندوق، ومن ثمّ حثّ المجتمع الدولي على تقديم مساهمات مطابقة. في ممارسات الإقراض يقوم هذا الصندوق بدعم وتحفيز التنمية في القطاع الخاص، ويمكن له الاستعانة من أمثلة مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى، مثل البنك الاوروبي للإنشاء والتعمير. على أن تتلقى الحكومات التي تنفذ خطوات الشق الثاني من الاستراتيجيّة دعماً مالياً وتقنياً. ويقوم الصندوق والمؤسسات المعاونة بدعم مجموعة كاملة من الجهات الاجتماعية — منها الحكومات المحلية والشركات الخاصة، والمجموعات المدنية، وأصحاب المشاريع الاجتماعية، والمواطنين من أصحاب النفوذ.

نظرة روسيا للنظام الدولي *

أندرو رادين، كلينت ريتش مؤسسة راند 2017 **

قام الموظفون الرسميون والمحللون في الولايات المتحدة الأميركية بفحص الضغط المتزايد على النظام الدولي الحالي بقيادة الولايات المتحدة وخصوصاً من عدوانية روسيا في اوكرانيا. يعرض هذا التقرير النظرة الروسية للنظام الدولي بهدف اقتراح سياسات أميركية ممكنة أو متاحة لإعادة النظر وتقوية النظام الدولي الحالي. بإختصار، يرى القادة والمحللون الروس أن النظام الحالي تهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية ويشكل تهديداً لمصالح وأمن روسيا. بالرغم من أن روسيا سعت لتقويض عناصر في النظام الدولي الحالي تُعتبر تهديداً بحد ذاتها هناك العديد من المجالات لتداخل وتعاون المصالح الأميركية والروسية.

هذا التقرير يشرح النظرة الروسية للنظام الدولي الحالي انطلاقاً من تحليل للمصالح الروسية والنظرة الروسية إلى التاريخ لفترة ما بعد الحرب الباردة. إن مصالح روسيا الأساسية في السياسة الخارجية بقيت على حالها منذ نهاية الحرب الباردة. هذه المصالح تتضمن الحفاظ على سلامة روسيا الإقليمية، وحفظ النظام، وتفعيل هيمنة روسيا على "القريب من الخارج" (أي نطاق التأثير الروسي المحسوس، يصفه المحللون الروس بالاتحاد السوفياتي السابق من دون دول البلطيق)، والحفاظ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية كقاعدة أساسية للحَوكمة العالمية، والسعي لتعاون سياسي واقتصادي كشريك متساو مع القوى العظمى الأُخرى.

أكد القادة والمحللون الروس أن روسيا سعت للإنخراط في المنظمات الغربية في التسعينات من القرن الماضي. إلا أن جهود روسيا للتقرب والدخول إلى النظام المسيّر من الولايات المتحدة الأميركية لم تُفلح، ومن وجهة نظر هؤلاء الأشخاص كان عدم النجاح هذا نتيجة عدم استيعاب الغرب مصالح روسيا. وقد بدأ الموظفون الرسميون والمحللون الروس بإدراك النظام الحالي بقيادة الولايات المتحدة كتهديد متصاعد بعد العمليات العسكرية الغربية في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، والعراق، وأيضاً بسبب إدراك الدعم الأميركي "للثورات الملونة." مع مرور الوقت أخذت روسيا تفقد رغبتها بالإنخراط مع المؤسسات الغربية وعملت على إنشاء مؤسسات إقليمية بديلة ومنافسة وبدأت بشكل فعال مواجهة المؤسسات الغربية الريادية مثل الاتحاد الأوروبي والناتو.

* ترجمة وإعداد حسين شكر، متدرج في مديرية الدراسات الاستراتيجية

** Andrew Radin, Clint Reach, Russian Views of the International Order, Rand, 2017

يذهب القادة والمحللون الروس إلى أن منطق النظام الحالي خاضع لهيمنة وسيطرة الولايات المتحدة. ويرون أن توسع سيطرة الولايات المتحدة تمّت عبر تغيير الأنظمة والدعم المخادع "للديمقراطية الليبرالية". ومن المنظور الروسي لم تعد الولايات المتحدة تملك القوة لدعم هذا النظام الأحادي التوجه، ولهذا السبب لم يعد النظام الدولي الحالي مستداماً.

في المحادثات والنقاشات سياستها التي يجريها الروس بشأن السياسة الخارجية ثمة إجماع على أن النظام العالمي الحالي في ظل السيطرة الأميركية يشكل تهديداً أساسياً للمصالح الروسية. وتسعى روسيا لحماية نظامها وتأثيرها في الإقليم الخاص بها وأيضاً لحماية تأثيرها كقوة عظمى، إلا أنها ترى القيادة الأميركية ومساعيها المتكررة لنشر الديمقراطية الليبرالية تهديداً لهذه الأهداف. وبالرغم من أن روسيا لم تلغ إمكانية التعاون مع الغرب في كثير من الشؤون، إلا أن أحداثا كثيرة اوصلت روسيا لإلغاء الكثير من الشراكات في النظام الدولي الموجّه من أميركا وجعلتها تسعى لإنشاء مؤسسات جديدة تديرها وتعمل بها على تقويض النظام الغربي. ويميل المسؤولون الغربيون للقول بأن روسيا تخطئ في تقدير خطر الغرب عليها، وأنه ليس هناك خطة لتقويض مصالح روسيا في الداخل وفي محيطها القريب، بل إن الدول المجاورة لروسيا تقوم بممارسة حرياتها الخاصة بها في تحديد تحالفاتها. إلا أن التصريحات لم تغيّر في شيء نظرة روسيا لنوايا الغرب الخفية.

في الوقت نفسه ترى روسيا إمكانية التعاون والتنسيق في بعض مكونات النظام دون مكونات أُخرى. وتدعم روسيا بالتحديد جهاز الأمم المتحدة لأنه يحقق لها موقعها كقوة عظمى. كما دخلت روسيا وساهمت بشكل فاعل في مؤسسات اقتصادية دولية رائدة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي منظمة التجارة العالمية. وعلى النقيض، عندما ترى روسيا مكونات من النظام الحالي بقيادة أميركا تهدد أمنها أو تقوّض تأثيرها على جيرانها تقوم بتبني سياسات لتقويض النظام الحالي. وقد واجهت روسيا بشكل فعال توسع الاتحاد الاوروبي والناتو نحو العالم السوفياتي السابق وعملت بشكل متزايد على تقويض هذه المؤسسات.

وتدعم روسيا اتفاقات بديلة ذات طابع سياسي وأمني متعدد في إقليمها — مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوراسي الاقتصادي– وجزء من هذا الدعم لمواجهة الاتحاد الأوروبي والناتو. كما قامت روسيا أيضاً بتحفيز الروابط مع الصين عبر دعم مؤسسات خارج النظام الحالي بقيادة الولايات المتحدة، ويشمل ذلك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وميثاق عن الأمن المعلوماتي. بينما يمتلك نظام ضبط التسلح، من ناحية نظرية، الإمكانية ليتناسب مع الرغبات الروسية للنظام الدولي. ويبدو من غير المرجح أن توافق روسيا على إجراءات جديدة تحت عنوان بناء الثقة او ضبط التسلح نظراً لما تتصوره من تزايد التهديد القادم من الغرب.

بالرغم من وجود تباينات واسعة من وجهات النظر في روسيا هناك إجماع بنسبة عادلة داخل الحكومة ومراكز الأبحاث الأساسية والقوات المسلحة الروسية. ويحمل بعض المعارضين اعتقادات بديلة داعمة للغرب لكن تأثيرهم يبدو محدوداً. ويدعم المحللون الذين هم أكثر راديكالية والقوميون توجهات أكثر حدة لتوسيع قدرة وتأثير روسيا.

لكن بالرغم من تبني الحكومة والنخبة لتوجهات قومية في اوقات عدة، لا يبدو أن للمفكرين الراديكاليين تأثيراً جلياً في السياسة الروسية.

هذا الوصف للرؤى الروسية يسلط الضوء على الخيارات الممكنة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية. وتشير الرؤى الروسية للنظام الدولي بوضوح لمعارضة فكرة القيادة الأميركية المستدامة للنظام الدولي وتوسيع الديمقراطية والمؤسسات الغربية. لكن تبقى هناك أماكن واضحة حيث التعاون مع روسيا ممكن وأماكن لصراع محتمل.

إن المقاربة الأميركية المرغوبة تجاه روسيا بالنسبة للنظام الاوروبي الحالي تعتمد بشدة على كيفية تقييم عاملين: (1) أهمية تمكين دول الاتحاد السوفياتي السابق من دخول المؤسسات الغربية بشكل حر، و(2) إن كانت روسيا ستخفف من عدوانيتها في أوروبا إذا تم الاعتراف بمصالحها إذا كان أحدهم لا يعتقد بأن المؤسسات الغربية يجب بالضرورة أن تكون مفتوحة لدول الاتحاد السوفياتي السابق، ولا أن روسيا ستضطلع بالعدوان إذا توقف الغرب عن أن يكون فاعلاً في هذه الدول، لذا فمن المنطقي تكييف توجه الولايات المتحدة الأميركية للنظام الحالي للاعتراف بمجال التأثير الروسي. لكن، إذا اعتقد أحدهم أنه يجب أن تكون هناك حرية انضمام لدول الاتحاد السوفياتي للمؤسسات الغربية وأن روسيا لديها الإمكانية لتوسعة نطاق تأثيرها والعدوان، فمن المنطقي مضاعفة التوجه الحالي للنظام الدولي القائم مع تعزيز دعم الولايات المتحدة الأميركية لشركائها. في ظل القيود السياسية الأميركية، من المرجح أنه لا جدوى من تطبيق استراتيجية صافية سواء لتقييد توسعة النظام الأوروبي أو لمضاعفة الجهود بالاتجاه المعاكس، ولذا من المرجح أن تتضمن سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه النظام الأمني والسياسي الأوروبي عناصر من كلا الاتجاهين.

إذاً النهج الأميركي المرغوب من روسيا بالنسبة للنظام الأوروبي يعتمد بشكل حاسم على أمرين: (1) أهمية تمكين دول الاتحاد السوفياتي السابق من الدخول بحرية إلى المؤسسات الغربية، (2) وإذا كانت روسيا ستخفف من عدوانيتها في اوروبا في حال الاعتراف بمصالحها. بالنسبة للنقطة الاولى يرى البعض أن رغبة روسيا بالتأثير خارج حدودها حق لها، بينما يرى آخرون أن الأولوية هي لتوسيع الاتحاد الأوروبي والناتو. أما بالنسبة للنقطة الثانية فالبعض يرى أن أي اعتراف غربي بمصالح روسية في الحد من توسع الاتحاد الأوروبي والناتو يمكن أن تعتبره روسيا كمؤشر ضعف، بينما يرى آخرون أن من الممكن تهدئة روسيا بالكلمات والأفعال التي تحد من توسع الاتحاد الأوروبي والناتو.

اعتماداً على هاتين النقطتين ومن التحليل في هذا التقرير سنسلط الضوء على ثلاثة مجالات اختلاف أساسية من الممكن أن تُضعف علاقة روسيا مع الولايات المتحدة الأميركية والنظام الحالي بقيادتها وسنقوم برسم الخيارات العريضة لسياسة الولايات المتحدة في هذه المجالات.

الباب المفتوح ونطاق تأثير روسيا:

نقطة الخلاف الأساسية بين الولايات المتحدة وروسيا في النظام الدولي الحالي هي حول قضايا كل من بلاروسيا وجورجيا وملدوفا واوكرانيا وكل دول الاتحاد السوفياتي السابق. بينما ترى روسيا أن هذه الدول هي جزء من نطاقها الخاص للتأثير تراها الولايات المتحدة كدول حرة مستقلة لها الحق في دخول المؤسسات الغربية والتخلص من التأثير الروسي.

تعطي أوكرانيا المثال الواضح لهذه المعضلة، إذ اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بحق أوكرانيا في السعي للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، لكنها تقوم في الوقت نفسه وبشكل غير رسمي بالتعامل بحذر وتردد مع فكرة انضمامها في المستقبل. كما قامت أميركا أيضاً بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لأوكرانيا لكن بشكل حذر ومُقيد (مثلاً: لا مساعدات بأسلحة فتاكة) بسبب القلق من المواجهة مع روسيا وفي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة في حالة محرجة حيث تريد مساعدة أوكرانيا لكن من دون الالتزام بالدفاع عنها.

لمواجهة هذه المعضلة، تملك الولايات المتحدة خيارين أساسيين رغم أنه ليس من الممكن تطبيق أحدهما بشكل كامل ومنفرد:

اولاً، يمكن للولايات المتحدة أن تقبل بالتفاوض على الحد من توسع الناتو والاتحاد الأوروبي. هذا الأمر يمكن تطبيقه مع أوكرانيا ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً للإعتراف بمصالح روسيا. هذه الإستراتيجية يمكن أن تُظهر الإعتراف بمصالح روسيا أن تغير بشكل أساسي نظرة روسيا للنظام الدولي الحالي لسياستها الخارجية. وبشكل خاص يمكن لهذا الخيار أن يعزّز من مشاركة روسيا فيما يخص المصالح المشتركة كمواجهة الإرهاب والصراع في الشرق الأوسط والحد من برنامج كوريا الشمالية النووي. إلا أنه يوجد أيضاً بعض المخاطر والتحديات لهذه الإستراتيجية، إذ ليس هناك بشكل أساسي ضمانة بأن روسيا سوف تبادل او ترد الجميل عبر تعاون أكبر. ومن الممكن أيضاً أن تفسر روسيا أي إعلان أميركي عن تخفيف نواياها في اوروبا الشرقية على أنه ضعف. وبالرغم من أن روسيا لا تلحظ حالياً وجود أي دولة من حلف الناتو ضمن نطاق تأثيرها، إلا أنها قد تسلك مسلكاً أكثر عدوانية يهدد دول البلطيق ودولاً أخرى من الناتو. غير أن الإبقاء على أوكرانيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق خارج الناتو يمكن أن يخلق بعض التكهنات والأسئلة من قبل حلفاء أميركا حول التزام هذه الأخيرة بأمنهم. كما ان التوصل لتسوية وإتفاقات محددة مع روسيا قد يواجه تحدياً كبيراً في الداخل الأميركي.

الإستراتيجية الثانية لمواجهة المعضلة أعلاه هي عبر مضاعفة تفعيل النظام الأمني الاوروبي وتقوية المساعي لانخراط دول الاتحاد السوفياتي السابق فيه واستخدام أدوات عسكرية وسياسية واسعة لإنهاء عدوانية روسيا اتجاه الاتحاد الأوروبي والناتو ودول جوار روسيا. تأتي فائدة هذه السياسة عبر دعم هدف الولايات المتحدة لبناء نظام ديمقراطي اوسع وأعمق. إلا أنه يعني في الوقت نفسه الاستمرار في نهج تراه روسيا مهدداً لمصالحها، وبذلك ستكون روسيا

محفزة أكثر لإستخدام أدوات تُلحق الضرر بسياسة الولايات المتحدة والنظام الحالي بقيادتها. إضافة إلى ذلك، إن يمكن لهذه الاستراتيجية أن تقلل أو تزيل من إحتمال المساعدة أو التعاون بين روسيا والولايات المتحدة ضمن المصالح المشتركة.

تعزيز الديمقراطية:

نطاق الاختلاف الثاني هو سياسة الولايات المتحدة تجاه تعزيز الديمقراطية. إن رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي ترى بأن تعزيز الديمقراطية شيء مفيد على الصعيد العملي والمعياري. ورغم أن الولايات المتحدة لم تدع بشكل علني لتغيير النظام في روسيا والجوار بل تتفادى التطرّق إلى أمر كهذا، إلا أن المسؤولين الروس يرون احتمال دعم واشنطن للثورات الملونة والجماعات المؤيدة للديمقراطية ولثورة المعلومات (التداول الحر للمعلومات)، ومن الصعب إقناع المسؤولين الروس بالعكس. في الوقت نفسه يبدو الكف عن دعم الديمقراطية وخيارات الحرية بشكل صريح أمراً غير متناسق مع سياسة الولايات المتحدة الضمنية المنتهجة في العقود الأخيرة.

التدخل والسيادة:

نطاق الاختلاف الثالث بين الولايات المتحدة وروسيا هو اختلاف الرؤى بخصوص السيادة والتدخل الخارجي. بينما تظهر روسيا معيار عدم التدخل تطلب في الوقت نفسه صلاحية التدخل الحصري في محيطها. فيما ترى الولايات المتحدة أن السيادة أمر مشروط بمنع الفظائع الكبرى أو الجماعية وقد قامت بالتدخل العسكري بدون وصاية الأمم المتحدة لمنع أو وقف فظائع مناهضة لحقوق الإنسان.

إن تدخّل روسيا في سوريا قد يؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة حيث تدعم الاولى نظام الأسد أما الثانية فتدعم الجماعات المعتدلة الثائرة. هناك أيضاً عدم موافقة روسية على تدخل الولايات المتحدة في ليبيا والعراق والبلقان. وهذا من وجهة نظر روسيا يعني أنه من الممكن للولايات المتحدة أن تقوم بتدخلات أخرى في نطاق روسيا او نطاقات أُخرى من دون أخذ إذنها. إن فكرة التدخل الغربي قيادة أميركية في دول الاتحاد السوفياتي السابق غير محتملة لكن روسيا تأخذ الأمر على محمل الجد. من هنا لن تعد الولايات المتحدة بعدم التدخل خارج وصاية الأمم المتحدة، وفي المقابل فإن روسيا لن تغض الطرف عن تدخل الولايات المتحدة الأميركية خارج نظام الأمم المتحدة إذ إن عملاً كهذا كفيل بتقليص مصالح روسيا كقوة عظمى.

تتشارك الدولتان بعض الأهداف ومنها تفادي حرب رئيسية او مركزية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتصدي للإرهاب. لكن مسؤولي الطرفين يتوجّسون من مخاطر المشاكل في سوريا والبلطيق واوكرانيا. وعلى الرغم من وجود

غرفة تفاوض افتراضية يبقى الطرفان غير متفقين على الالتزام تجاه النظام الدولي الحالي. وحتى التوصل إلى حل وسط، مؤقت على الأقل، بخصوص هذه الأهداف الرئيسية يبدو أن هناك احتمالات محدودة لتحسين علاقة الخصومة بين الولايات المتحدة وروسيا.

المواطنون الإسرائيليون من الدرجة الثانية *

أسعد غانم، فورين أفيرز، آب 2016

عندما يركز العالم على الأزمة العربية- الإسرائيلية اليوم تستحوذ محنة الفلسطينيين المقدّر عددهم بـ 4،6 مليون نسمة الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية على معظم الاهتمام. ولكن مسألة ملحّة أخرى تظلل السياسة الإسرائيلية هي وضع ومستقبل الـ 1،7 مليون نسمة من المواطنين العرب في إسرائيل نفسها والذين يشكلون حوالي 21 في المئة من سكانها. فخلال العقود القليلة الماضية تحسنت الأحوال الاقتصادية للعرب داخل إسرائيل وعززوا مجتمعهم المدني، وبات لهم مكان بارز في حياة البلاد السياسية. ولكن منذ عام 2009، عندما بدأت ولاية بنيامين نتنياهو الثانية كرئيسٍ للوزراء، بدأت حقوقهم بالتآكل، بعدما اتخذت الحكومة خطوات أدّت لحرمانهم من حقوقهم. ولطالما عرّف السياسيون الإسرائيليون دولتهم باليهودية والديمقراطية على حد سواء ولكن هذه الإجراءات الأخيرة أظهرت أن الحكومة تركز اهتمامها على يهودية الدولة على حساب ديموقراطيتها.

هذا الهجوم أثار نقاشاً بين قادة الجالية العربية في إسرائيل حول كيفية التصرف. فريق يريد تعميق اندماج المواطنين العرب في المجتمع والانضمام إلى التيار اليساري الإسرائيلي للدفع باتجاه المساواة في الساحة الوطنية، وآخر يحث العرب على الانسحاب من الحياة السياسية الوطنية بالإجمال، وإنشاء مؤسسات ثقافية وتعليمية وسياسية مستقلة بديلة. ويبدو أن القادة السياسيين العرب في الوقت الحاضر يميلون لصالح نهج الفريق الاول، ولكن الاستراتيجية الأفضل للعرب ستكون توليف هذه الرؤى المتنافسة في برنامج موحد يدعو الحكومة الإسرائيلية لدمج المواطنين العرب في إسرائيل ضمن الهياكل السياسية القائمة حتى وهم يطالبون بالمزيد من الاستقلال الذاتي في مجالات مثل السياسات التعليمية والثقافية، وسيكون الهدف هو قيام نظام يمنح اليهود والعرب المساواة في المؤسسات المشتركة ويحمي حقوق كليهما في تشكيل مجتمعه.

مستبعدون ولكن يرتقون

المواطنون العرب في إسرائيل هم أحفاد حوالي 150 ألف فلسطيني بقوا في البلاد عقب طرد غالبية إخوانهم عندما نشأت إسرائيل عام 1948. وعلى مدى عقدين من الزمن عانى العرب المتبقون في إسرائيل من ارتفاع في معدلات

* As'ad Ghanem, Israel's Second-Class Citizens, foreign affairs, July/August 2016

الفقر وتدنٍ في مستويات المعيشة، وقلة الفرص المتاحة لهم للتعلم، وكانوا يخضعون لقوانين الأحكام العرفية التي فرضت مختلف أنواع القيود عليهم، من القيود المفروضة على السفر المحلي والدولي إلى تلك المفروضة على فتح أعمال تجارية جديدة. ولمنع ظهور مراكز قوة عربية مستقلة أشرفت الحكومة الإسرائيلية عن كثب أيضاً على نشاط المؤسسات البلدية والدينية العربية واعتقلت العديد من نشطائها.

بدأت حالة المواطنين العرب بالتحسن بشكل كبير بعد عام 1966، أي بعد رفع قانون الأحكام العرفية. ففي عام 1960 التحق 60 فقط من الطلاب العرب بالجامعات الإسرائيلية، أما اليوم فهناك أكثر من 20 ألف طالب جامعي عربي في البلاد، ثلثاهم من الإناث، ويدرس حوالي عشر آلاف من العرب الإسرائيليين في الخارج. كما ارتفعت مستويات المعيشة، ومركز المرأة في المجتمع، وبرزت طبقة وسطى قوية.

في سنة 2014، وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات، كان لدى 66 من أصل 112 مدينة إسرائيلية ذات مجموع سكان يعادل الـ 5،000 مواطن او أكثر، سكان كلهم تقريباً من العرب. وبفضل معدلات الولادة المرتفعة والنسبة العالية من الشباب كان نصف المواطنين العرب في إسرائيل تحت سن الـ 20، بينما 30 في المئة فقط من اليهود الإسرائيليين كانوا تحت سن الـ 20، ومن المرجح أن يحافظ السكان العرب الإسرائيليون على هذا النمو السريع، مع او من دون المزيد من الدعم الحكومي. (وقد وصف بعض المسؤولين الإسرائيليين تزايد السكان العرب بأنه تهديد للأغلبية اليهودية؛ ولكن بما أن عدد السكان اليهود يتزايد أيضاً فمن المحتمل أن العرب سيشكلون حوالي 20 بالمئة فقط من مجمل سكان إسرائيل على مدى العقود الثلاثة القادمة).

باختصار، إن العرب في إسرائيل هم أكثر ثراءً، وبصحة أفضل، وأكثر عدداً من أي وقت مضى. لكن، حتى بحسب معظم مقاييس الرفاه، لا يزالون متخلفين مقارنة بنظرائهم اليهود. في سنة 2013، كان متوسط الدخل السنوي للأسر العربية في إسرائيل حوالي 27 الف دولار؛ بينما كان حوالي 47 الف دولار للأسر اليهودية أي أعلى بنسبة 75 بالمئة تقريباً. ومعدل وفيات الأطفال أكثر من الضعف بين العرب مقارنة بالمعدل بين اليهود. ولدى العرب أيضاً تمثيلٌ ناقصٌ في البيروقراطية والمؤسسات الأكاديمية بحيث يمثلون أقل من اثنين في المئة من كبار هيئة التدريس في الجامعات في البلاد. ولا يزال العرب معزولين عن السكان اليهود في إسرائيل، فـ 90 في المئة من السكان العرب يعيشون في القرى والبلدات العربية حصراً تقريباً، مع استثناءات قليلة، والأطفال العرب واليهود يدرسون في مدارس منفصلة. (ومع ذلك فالعرب واليهود يتقبلون فكرة الاندماج حسب دراسة استقصائية عام 2015 لعالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة الذي وجد أن أكثر من نصف السكان العرب في إسرائيل لا يمانعون العيش في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية).

ما هو أكثر من ذلك، عندما يتعلق الأمر بدعم الحكومة في مجالات تخصيص أراضٍ للبناء الجديد او لتمويل المؤسسات الثقافية، وتمويل التعليم، هو أن العرب يعانون، على الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز مؤخراً، من تمييز

مستمر. ومع أن العرب يشكلون حوالي 21 في المئة من سكان إسرائيل، فإن المجتمعات العربية، وفقاً لمركز "مُسَوّا"، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل، تتلقى سبعة في المئة فقط من الأموال الحكومية المخصصة للنقل العام، وثلاثة في المئة فقط من ميزانية وزارة الثقافة والرياضة الإسرائيلية يتم تخصيصها للمؤسسات الثقافية العربية؛ وتعاني المدارس العربية أيضاً من نقص في الموارد. (نهاية عام 2015، وافقت الحكومة الإسرائيلية على برنامج تنمية اقتصادي خمسي للمجتمع العربي في إسرائيل، تصل قيمته إلى 4 مليارات دولار، من شأنه زيادة التمويل للسكن والتعليم، والبنية التحتية، والنقل، وعمالة المرأة. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن المبلغ المحدد للتمويل الذي سيخصص لكل مجال من هذه المجالات لا يزال غير واضح، كما أن العملية التي سيتم من خلالها رصد التنفيذ أيضاً غير واضحة. وهناك واقع تعريف إسرائيل نفسها على الأسس الأثنية والقومية الذي يستبعد الأقلية العربية، من نشيد وطني اشتهر من خلال وصفه لتوق الروح اليهودية لإقامة وطن في بلاد صهيون، إلى علم يعرض نجمة داوود. وبهذه الطرق أبقت الحكومة الإسرائيلية على هيمنة الأغلبية اليهودية ونفت المساواة الحقيقية مع العرب.

إذاً يواجه العرب في إسرائيل تضافر عوامل محبطة. فمن ناحية هم يتمتعون بوضع اجتماعي-اقتصادي في طور التحسن؛ ومن ناحيةٍ أخرى يواجهون حكومة حالت دون تحقيق المساواة الحقيقية في الكثير من النواحي. وسيكون لكيفية مواجهتهم هذه الدينامية المحبطة، وكيف ستتفاعل الحكومة الإسرائيلية معهم، الأثر الكبير على مستقبل المجتمع الإسرائيلي السياسي والأمني.

الانقسام الداخلي

العرب في إسرائيل ليسوا متجانسين سياسياً، أهدافهم متباينة، وتوفر منظماتهم المدنية ونشطاؤهم السياسيون والمثقفون رؤى متنافسة لكل من التنمية الداخلية للمجتمع وعلاقته مع الدولة. وتميل جداول أعمالهم بشكل عام إلى الوقوع في واحدٍ من إطارين، كل منهما يستند إلى فهم مختلف لكيفية انقسام الإسرائيليين العرب. الاول يمكن تسميته "خطاب للتفريق"، يوحي بأنه ينبغي أن يكون هناك هوية ثقافية إثنية للعرب، بدلاً من جنسيتهم الإسرائيلية، كنقطة انطلاق لمطالبهم بالتغيير. بهذا المنطق على الحكومة الإسرائيلية أن تمكّن السكان العرب من حكم مجتمعاتهم بشكلٍ مستقل، مثلاً عن طريق تشجيع المسؤولين العرب على إصلاح المناهج الدراسية للمدارس العربية. أما الثاني فهو "خطاب للاعتراف"، يأخذ مبدأ الجنسية الإسرائيلية، بدلاً من الهوية العربية، كنقطة انطلاق له. ويقترح هذا الإطار أن المساواة تتحقق عندما تعترف الدولة بالعرب كمواطنين إسرائيليين على قدم المساواة مع اليهود وتنصفهم عبر دمجهم في المؤسسات القائمة.

حتى الآن يبدو أن هذا الإطار الثاني هو الطاغي عند العرب في إسرائيل. ولكن إن اجتزنا هذه الفجوة سيكون هنالك العديد من المجالات للتوافق في الآراء. ويميل العرب من جميع الاتجاهات السياسية إلى إدانة سياسات الحكومة الحالية بالفصل والتمييز؛ والعديد منهم يعتقدون أنه من غير الممكن التوفيق بين تأكيد التزام الحكومة المعلن بالديمقراطية والطابع اليهودي للدولة. وليست هذه النقاط فقط ما يتوافق عليه معظم العرب، فحوالي 71 في المئة من السكان العرب في إسرائيل يدعمون حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، ووفقاً لمسح حصل عام 2015، فإن 18 في المئة فقط يرفضون التعايش بين العرب واليهود في إسرائيل.

التحامل البرلماني

باتت العلاقات العربية–اليهودية بحالٍ أسوأ بعد عام 2009 عندما عاد نتنياهو إلى رئاسة الوزراء. ومنذ ذلك الحين اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطوات عديدة لزيادة الأمور تعقيداً على المواطنين العرب مرة أخرى، من قوانين تُحدّ من حقوق السكان العرب في العيش في بعض القرى اليهودية، إلى قانون يحدّ من إمكانية حصول فلسطينيي(ت) الضفة الغربية على الجنسية الإسرائيلية إذا تزوجوا عربي(ة) من سكان إسرائيل. (بينما بإمكان اليهود الأجانب من أي جنسية، وفي الوقت نفسه، أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين دون الاضطرار لإقامة علاقات أسرية مع إسرائيليين). في صحراء النقب، وهو موطن معظم البدو في إسرائيل، أنجزت الحكومة مشاريع تهدف لتدعيم السيطرة اليهودية على الأراضي هناك عبر هدم المستوطنات البدوية غير المعترف بها وإقامة البلدات اليهودية المزمعة في مكانها على سبيل المثال. وبصورة أعمّ كثّفت حكومة نتنياهو الخطاب الرسمي الذي يؤكد الحاجة إلى تعزيز الطابع اليهودي للدولة.

في آذار/مارس 2014، أقر الكنيست قانوناً يرفع الحد الأدنى للتمثيل في المجلس التشريعي من اثنين في المئة إلى 3.25 في المئة من أصوات الناخبين. وهذا التحرك يهدّد بتجريد ما يسمى بالأحزاب العربية الأربعة (حزب بلد وحداش وتعال والفرع الجنوبي من الحركة الإسلامية في إسرائيل) من مقاعدهم في انتخابات عام 2015. ما يذكر بأن سياسات الحكومة الإسرائيلية المعادية للعرب تنبع من حسابات حكومة نتنياهو التي تؤكد أن إضعاف الموقف السياسي العربي قد يمنع الأحزاب اليسارية من استعادة السلطة، كما أنها تنبع أيضاً من العنصرية الكامنة عند بعض المسؤولين الإسرائيليين.

ومن أجل منع استبعادها من الكنيست بشكلٍ كبير اتحدت الأحزاب العربية في كانون الثاني/يناير 2015 لإنشاء "القائمة المشتركة"، وهو حزبٌ جامعٌ موحّد خاض الانتخابات تحت شعارٍ واحد في آذار/مارس. وفي يوم الانتخابات سعى نتانياهو إلى زيادة الإقبال اليهودي عبر الادعاء المشحون عنصرياً بأن الناخبين العرب كانوا يتدفقون بأعداد كبيرة على مراكز الاقتراع. مع ذلك لاقى حزب "القائمة المشتركة" نجاحاً ملحوظاً، إذ صوّت 82 في

المئة من الناخبين العرب في إسرائيل تأييداً له. وحصل على 13 مقعداً، وبرز كثالث أكبر حزب سياسي في الكنيست بعد حزب الليكود الذي يتزعمه نتانياهو والاتحاد الصهيوني اليساري الوسطي. والمثير للإعجاب أكثر هو أن حزب "القائمة المشتركة" تمكّن من زيادة نسبة الإقبال بين الناخبين العرب بسبع نقاط مئوية، من 56،5 في المئة في انتخابات عام 2013 إلى 63،5 في المئة عام 2015. هذه الطفرة توحي بأن العرب في إسرائيل قد أصبحوا أكثر ثقة بأن بإمكان ممثليهم المنتخبين التغلب على خلافاتهم والعمل كقوة موحدة فعالة في المؤسسة الإسرائيلية.

وبدلاً من قبول هذا الأمر كإظهارٍ للقوة ردّ تحالف نتنياهو باتخاذ مزيد من التدابير التي تهدف إلى إضعاف الموقف السياسي للعرب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015 حظرت حكومته الفرع الشمالي من "الحركة الإسلامية"، وفي شباط/فبراير من هذا العام، وبعد زيارة برلمانيين عرب لثلاث عائلات لفلسطينيين قتلوا بعد مهاجمتهم لإسرائيليين، عرض المشرعون اليهود مشروع قانون يسمح لأغلبية ثلاثة أرباع من الكنيست بإخراج أي ممثل ينفي الطابع اليهودي عن الدولة او يحّرض على العنف. ويعتقد السكان العرب أن القانون المقترح محاولة مباشرة لتهميش ممثليهم على الساحة الوطنية.

مواطنون، متحدّون

كثّفت هذه التطورات من عملية البحث عن نهج جديد تتّبعه النخب العربية، وقد ظهر بديلان رئيسيان، الاول يرأسه عودة، يقول بوجوب عمل العرب الإسرائيليين مع اليسار الإسرائيلي بهدف الإطاحة بحكومة نتنياهو واستبدالها بائتلاف يساري وسطي يكون على استعداد لاستئناف محادثات السلام مع الفلسطينيين، والنظر في اتخاذ خطوات رئيسية للنهوض بالمساواة والتكامل بين المواطنين العرب واليهود. والثاني، برئاسة الفرع الشمالي ل"الحركة الإسلامية"، ويضم أعضاء الكنيست في "القائمة المشتركة" الذين يمثلون "بلد"، يعارض تشكيل ائتلاف مع اليسار الإسرائيلي. وكلاهما يدعمان فكرة إنشاء هيئة سياسية منفصلة لتمثيل المواطنين العرب، ولكن بينما يعتقد الاول أن هذه الهيئة ينبغي لها أن تُكمّل التمثيل الحالي للناخبين العرب في الكنيست، يرى الثاني أنه ينبغي أن تحل محله.

انقسم المجتمع العربي نتيجة هذه الآراء المتنافسة. وقد جاء في دراسة استقصائية لعام 2015 أجرتها عالمة الاجتماع سموحة أن 76 في المئة من العرب الإسرائيليين الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون التعاون الحاصل بين "القائمة المشتركة" والأحزاب اليهودية في الكنيست. لكن 33 في المئة من المجيبين العرب عبّروا عن تأييدهم لمقاطعة انتخابات الكنيست؛ و19 في المئة يؤيدون استخدام أي وسيلة، بما في ذلك العنف، لضمان المساواة في الحقوق؛ وقال 54 في المئة إن انتفاضة محلية ستكون مبررة إذا لم يتحسن وضع العرب إلى حد كبير.

إن مستقبل العرب في إسرائيل يعتمد جزئياً على مدى قدرتهم على التغلب على هذه الانقسامات الداخلية، التي أعاقت قدرة القيادات العربية على تحقيق التقدم. على سبيل المثال، إن الخلاف بين القادة العرب بشأن ما إذا كان

ينبغي لمؤسسة سياسية عربية منتخبة بطريقة مباشرة أن تحل محل التمثيل الحالي في الكنيست بدلاً من الاكتفاء بالتكامل مع الدور التمثيلي الحالي، أدّى حتى الآن إلى عدم وجود هيئة منتخبة لتمثيل السكان العرب. ولكن، سوف يبقى مستقبل العرب في إسرائيل متوقفاً، وبطرق عديدة، على تطورين لا سيطرة فعلية لهم عليهما. الاول هو كيف ستدير حكومة نتنياهو ومن سيخلفها الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في قطاع غزّة والضفة الغربية، والتطور الثاني هو بطبيعة الحال كيفية تعامل الحكومة الإسرائيلية مع مواطنيها العرب. وبغضّ النظر عن خيارات الدولة اتجاههم يمكن للعرب في إسرائيل أن يتحكموا بمصيرهم، لكن ذلك سيتطلب اتفاقاً بين الجميع على برنامج سياسي موحد.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحولات العالمية المؤثّرة.

هاتف: 03/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O. Box: 24/47

Beirut - Lebanon

P.O. Box: 24 / 47